مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية:

تنظيم العمل التجاري والاستيراد والتصدير من أهم مهام ونشاطات الشركة

8

ما أسباب دعم الولايات المتحدة للبرازيل في "حرب العملات" ضد الصين؟

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

ماذا بعد تبعية البنك المركزي للحكومة ؟

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً لافتاً للنظر في أسعار المواد الغذائية ولاسيما الفواكه والخضراوات واللحوم في مشهد يكاد يكون فيها المتضرر الوحيد هو المستهلك.
ودعا عدد من المستهلكين في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) الحكومة الى ضرورة الإسراع بوضع حلول ناجعة وسريعة للحد من الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية في ظل الانحسار شبه التام للبطاقة التموينية.

مستهلكون يطالبون الحكومة وضع حد لارتفاع أسعار المواد الغذائية

بغداد/ علي الكاتب

وقال حسن الفحام موظف بوزارة التجارة: بالرغم من كوني اعمل بوظيفة حكومية منذ عدة سنوات الا ان مقدار راتبي لا يكفيني لسد متطلبات حياتي اليومية ،حيث أتقاضى راتبا شهريا مقداره خمسمائة ألف دينار فقط ، ولم تقدم خدمتي في دوائر الدولة طوال السنين الماضية سوى السكن في دار متواضعة في احد الأحياء العشوائية (تجاوز) في إحدى ضواحي بغداد وتحديدا في أطراف مدينة الشعلة، لعدم مقدرتي على سداد بدلات الإيجار المرتفعة ،حيث ان إيجارات البيوت او المشتملات في المناطق الشعبية القريبة تتراوح من (٣٥٠ – ٤٥٠) ألف دينار شهريا.

وأضاف الفحام: تشهد أسواقنا ارتفاعا ملحوظا بأسعار الخضراوات والفواكه واللحوم والمواد الغذائية الى نحو ٣٠ ٪ على الرغم من التطمينات التي أطلقتها الحكومة بعدم رفع الأسعار او التلاعب بها وتوفير المواد الغذائية للمواطن لافتاً الى ان سعر كيلوغرام الواحد من الدجاج ارتفاعا بواقع ١٥٪ مع نقص حاد في وفرته بالأسواق بحجة انخفاض الجو وارتفاع أسعار الأعلاف، فيما يقوم بعض الباعة الى بيع الدجاج الصغير وغير المرغوب وغير الصالح للطبخ وبأسعار اقل، فيما أصبح موضوع توفير اللحوم البيضاء مطلبا ملحا لدى الكثير من المواطنين نظراً للظروف التي يمر بها المواطن ولاسيما في الوقت الحاضر، ونتيجة لغلاء أسعار اللحوم الأخرى، داعيا الجهات المعنية لمراقبة محلات الخضراوات والفواكه بشكل مستمر وحسب الضوابط والسياقات المعتمدة، بحيث تكون نسبة الربح معتدلة وليست مرتفعة كما هوفي الواقع الراهن.

من جانبه قال أبو رمزي كاسب في منطقة شورجة البياع والمعيل الوحيد لعائلة متكونة من تسعة أشخاص يوضح ان دخله الشهري لا يتجاوز ٢٥٠ ألف دينار غير كاف لتمشية أموره الحياتية، حيث يسكن هو وعائلته مع شقيقتيه وبناتها في دار بسيطة ورثها عن أخيه المتوفى، وليصبح بالتالي المعيل الوحيد للعائلتين،ولم يعد قادرا على توفير متطلبات المعيشة لكلتا العائلتين، لاسيما ان أسعار المواد الغذائية واللحوم مما تحتاجه العائلة العراقية بشكل يومي من السوق ترتفع بشكل متواصل، فضلا عن تراكم الديون الكثيرة، خاصة وان (الواردات) المالية متقطعة بين الحين والحين، الى جانب ما يدفعه شهريا لمولدة الحي الكهربائية، كما انه قام بالتسديد مؤخراً لدائرة الكهرباء بـ(٦٥٠ ألف دينار) عن أجور متراكمة لخدمة لم يتلمسها لا في فصل الصيف ولا في فصل الشتاء، فضلاً عن شراء الغاز والعلاجات الطبية ولمابس الأطفال ومتطلباتهم الأخرى، خاصة في أيام المدارس.

وأضاف: ان اللافت للنظر إن الفواكه والخضراوات قد ارتفعت أسعارها في موسم الشتاء الحالي ضعف ما كانت عليه في المواسم السابقة ، فسعر الطماطم ارتفع من ٥٠٠ دينار ليصبح مؤخرا (١٠٠٠ دينار) للكيلو الواحد ، حالها حال معظم الخضراوات الأخرى (كالباذنجان، الخيار، البطاطا) التي تشكل وجبة المائدة اليومية للعائلة العراقية، اما أسعار الفواكه المختلفة فهي في ارتفاع مستمر هي الأخرى، اذ تتراوح أسعارها بشكل إجمالي من (٢٠٠٠– ٤٠٠٠) دينار للكيلوغرام الواحد، أما أسعار اللحم فحدث بلا حرج، حيث ارتفعت مؤخرا أسعار الكيلو غرام واحد من لحوم الأغنام والأبقار إلى (١٥٠٠٠) دينار للكيلو الواحد بعد أن كان (٨٠٠٠) دينار في الأعوام الماضية.

من جانبه قال أبو احمد صاحب محل تجاري لبيع الأجهزة الكهربائية والمواد المنزلية في منطقة السيدية: ان الأسعار لم تنخفض او وترتفع ببطء بسبب ارتفاع أجور النقل وأجور العمال وارتفاع إيجارات المحال التجارية فقط ، بل أن هناك تداولا للسلع يتم بأيدي وسطاء متعددين، من لحظة تصديرها من المنشأ الأجنبي وحتى وصولها إلى المستهلك العراقي، وهي أصبحت من أهم الأسباب وراء ارتفاع الأسعار، اما بالنسبة لأسباب ارتفاع أسعار اللحوم والمواد الغذائية والفواكه والخضراوات مؤخراً فتعود لارتفاع أسعار الماشية بالنسبة للحوم ، لوجود طلب متزايد من المحافظات الأخرى على شراء الماشية من محافظة بغداد،اما بالنسبة للفواكه والخضراوات فإن سبب ارتفاع أسعارها لهذا الموسم، يعود لشحتها نتيجة لقرارات الحكومة ووزارة الزراعة تحديداً في منع استيراد الفواكه والخضراوات من الدول المجاورة بحجة تشجيع المنتج المحلي وهو قرار غير صائب لانه ببساطة يدعم المزارعين من جهة ويضر بالمستهلكين من جهة أخرى.

وأضاف: إن ظاهرة ارتفاع الأسعار تعد ظاهرة عالمية، ولا يمكن للتاجر او البائع أن يتحمل مسؤولية ارتفاعها بل ان من يتحملها المورد او المصدر، مما يتطلب وجود ان تكون هناك رقابة على الموردين للخضراوات والفواكه والسلع الغذائية المستوردة من الدول المجاورة مثل: الأردن وسوريا والسعودية وإيران وتركيا وغيرها، كما ان أسعار بعض الفواكه والخضراوات قابلة للارتفاع مثل الفواكه الموسمية التي نجدها بكثرة في فصل الشتاء مثل فواكه البرتقال والليمون واللانكي والنارنج والرمان والخضراوات مثل: القرنابيط واللهانة والشلغم والشوندر وغيرها، وأسعارها تتأثر كثيرا بتقلبات الجو الذي يكون شديد البرودة في هذا الموسم البارد وهطول الأمطار في هذا الموسم بكثافة مما عرقل كثيراً وصول الخضراوات والفواكه لعلوات الجملة ولبائعي المفرد ومن ثم للمستهلك، وكذا الحال مع موسم الصيف الحار والجاف في بلادنا ووجود بعض الفواكه التي تزرع فيه مثل المشمش والتين والخوخ وغيرها وكذا الحال مع الخضروات في هذا الموسم، إضافة إلى ان ارتفاع حرارة الجو مما يؤدي إلى تلف الخضراوات وبالتالي تكون هي أيضاً سببا من أسباب ارتفاع أسعار الخضراوات والفواكه، وكذلك ان معظم ما موجود حالياً في الأسواق العراقية من الخضراوات والفواكه وبقية المواد الغذائية مستوردة من دول الجوار التي تتأثر بأسعارها في تلك الدول، الى جانب أجور النقل المضافة على قيمتها السعرية الأساسية، وهناك منافسة شديدة من الباعة والبقالين والقصابين الذي ينتشرون في السوق، كما لا توجد رقابة على المستوردين للفواكه والخضراوات مما أدى إلى رفع الأسعار إلى نحو ١٠٠٪ وأكثر في بعض المنتجات، حيث كان سعر كارتون البرتقال المصري المنشأ بـ(١٥) الف دينار ووصل حاليا الى ٢٥ الف دينار ناهيك عن الأسعار الأخرى للفواكه والخضراوات الأخرى، الأمر الذي يستدعي فرض الرقابة الصارمة على المستوردين لأنهم هم من يتحكموا بالسعر، كذلك يجب دعم المواد الغذائية وزيادة الرواتب المقدمة للموظفين، كما لا يمكن للبائع وخصوصاً بائع المفرد أن يبيع بالخسارة وهو مضطر على البيع بالسعر المرتفع، ناهيك عن البضاعة التالفة التي يحتويها صندوق الفواكه او أقفاص الخضروات والتي تعرضه إلى الخسارة في كثير من الأحيان، كذلك ان ارتفاع أسعار مواد الوقود التي تستهلكها السيارات مثل الكاز والبانزين، جعلت أجور سيارات الحمل ترتفع لقيم مضاعفة.

الى ذلك قال عبد الله شاهر قصاب في سوق بغداد الجديدة: ان ارتفاع أسعار اللحوم مستمر في الأسواق المحلية بالرغم من كثرة أعداد محال الجزارة والقصابين وازدياد محالهم الأنيقة والبسيطة وكثرة المعروض من منتجات اللحوم بمختلفها من لحوم الذبح الحي والمجمد، وبالرغم من ارتفاع أسعار اللحوم المذبوح محلياً مقارنة بنظيرتها المستوردة والمجمدة نجد ان هناك إقبالاً منقطع النظير من قبل المستهلكين على شرائها، في حين نجد ان معظم عوائلنا العراقية لا تفضل اللحوم المستوردة المجمدة كونها لم تكن معروفة المصدر، إضافة الى التخوف من وجود الأمراض الانتقالية والوبائية بين المواشي والدواجن وغيرها التي نسمع فيها بين الحين والحين، كما اننا نعاني كقصابين من زيادة أسعار بيع المواشي من قبل المربين وخاصة في بعض الأشهر من السنة ووجود مواسم متتالية يزداد فيها الإقبال على شراء اللحوم بأنواعها.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي حسام الدهلكي: ان عدم وجود لجان اقتصادية فاعلة في المجالس المحلية، تقوم بمهامها في مراقبة السوق وتقلباته عن كثب وتقوم بوضع الدراسات والتوصيات التي من شأنها تخفيف عبء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل المواطنين العراقيين يؤثر كثيراً على واقع المواطن العراقي من الناحية الاقتصادية، لاسيما أن مجلس النواب أقر مؤخراً (قانون حماية المستهلك) وهو على ما يبدو لم يؤثر إيجاباً وبشكل واضح لصالح المستهلك العراقي حتى الآن، مما تجعل المواطن العراقي يعاني من وطأة الغلاء للفترة المقبلة.

وأضاف: ان المتتبع لحال الأسواق المحلية يلاحظ بصورة جلية وجود ارتفاعاً كبيراً في أسعار الخضراوات والفواكه واللحوم البيضاء والحمراء وبقية المواد الغذائية الأخرى، مما أسهم في زيادة الأعباء على المواطنين الذين يعتمدون على راتبهم المتدني في ظل الغلاء المعيشي وتدبير أمورهم المعيشية، وبالرغم من معاناة المواطن المستمرة من هذه المشكلات الا انها تتفاقم مع مرور الأيام وتقادم المواسم، الأمر الذي أوقع المواطن في حيرة وشعوره بمزيدٍ من الضغط لدرجة أن يرى ذاته دائما هو (الخاسر) ومن تقع عليه قوائم حسابات الجشعين والمتصيدين بالماء العكر دائماً، فيما هو بأمس الحاجة إلى من يمد له يد العون وذلك بزيادة الرواتب، على سبيل المثال او تدعيم البطاقة التموينية ورفدها بمواد غذائية مضافة، ومراقبة الأسعار في الأسواق المحلية التي تخضع للتلاعب من قبل بعض التجار.

من جانبه قال الدكتور علاء عبد الحسين أستاذ العلوم الاقتصادية في كلية المأمون: ان تأثيرات الأوضاع الاقتصادية الراهنة تأتي من جراء جملة من القضايا من أهمها غياب السياسة الناجعة والخطط الستراتيجية الاقتصادية الواضحة والمتوازنة، اذ لا يزال المواطن العراقي ،خاصة من شريحة الموظفين وأصحاب الدخل المحدود، الذين يعانون من غلاء أسعار السلع المختلفة وارتفاعها التدريجي، وصعوبة مواجهة المواطن لتلبية متطلبات الحياة اليومية الضرورية، ليتمكن من خلالها رفع مستويات دخله بشكل عام وقوته الشرائية وتحسين مستواه المعيشي، بما يسهم في إنعاش البنى التحتية الاقتصادية للبلاد، وفي الوقت ذاته تسهيل عملية السيطرة على التضخم الاقتصادي وعشوائية مستويات الأسعار.

وأضاف: عبد الحسين ان هناك قصصاً كثيرة نسمعها عن عائلات عراقية لا تزال تعاني من شظف العيش برغم ارتفاع القدرة الشرائية للكثير من الشرائح الاجتماعية، وهو ما يوضح حقيقة مهمة يجب عدم تغافلها والتي تشير الى عمق المعاناة الحقيقية التي تجعل من الفرد العراقي جل همه هو أن يكدح طوال الوقت من اجل توفير إيجار البيت او معيشة الكفاف والحياة الكريمة له ولعائلته.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

خبراء لـ (المدى الاقتصادي):

تنشيط التجارة الخارجية ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الإنتاج المحلي

بغداد/ المدى الاقتصادي

اجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على ضرورة تنشيط عملية التبادل التجاري وتوسيع آفاقها سعياً لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

وأكدوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي): ان دعم الإنتاج المحلي والوصول الى نوع من التوازن بين الاستيرادات والصادرات وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام ومشتقاته الى الخارج هو الاتجاه الأمثل لتنشيط التجارة الخارجية مشيرين الى وجود عجز شبه دائم لدى العراق في الميزان التجاري للصادرات بمقارنتها مع الاستيرادات.

وقال الدكتور حسام الشوكي أستاذ الإدارة العامة في جامعة الإمام الصادق ان من الضروري الاهتمام بزيادة الصادرات وتنميتها ووضع الخطط الستراتيجية لذلك بما يخدم تنشيط التجارة الخارجية بشكل خاص وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق بشكل عام، لاسيما ان الصادرات الخارجية تلعب دوراً مهماً وفاعلاً في الاقتصاد الوطني لا يقل في أهميته عن دور الاستثمار، حيث يحتلان ذات الأهمية في التدرج بين الأولويات المعتمدة للوصول الى التنمية المستدامة، خاصة في جعل عملية التصدير تنصب بشكل أساس في خدمة الإنتاج المحلي.

وأضاف: ان هناك جدلاً يدور بين الاقتصاديين بشأن الأسلوب او السياسة الناجعة الواجب إتباعها لتفعيل دور التجارة الدولية ومدى مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية كبيرة وبالمستوى المطلوب، فمنهم من يؤيد سياسة الانفتاح التجاري، في حين يؤيد القسم الآخر سياسة الحماية التجارية، فبينما تعتمد مجموعة الدول الرأسمالية الأسلوب الأول، تعتمد مجموعة الدول التي تنتهج الاشتراكية الأسلوب الثاني، حيث يملك كلا الطرفين المبررات والتجارب العملية التي تدعم وجهة نظره.

وتابع: ان وجهة النظر الأولى الداعمة لسياسة الحماية التجارية والتي يقصد بها الجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، حيث اعتمدت الدول الاشتراكية هذا النموذج وذلك انسجاما مع عقيدتها الاقتصادية المعروفة للجميع، فيما اعتمدت الدول الرأسمالية سياسة الحماية التجارية منذ تاريخ قديم اذ لجأت اليها الحكومات الوطنية تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بهدف حماية منتجاتها الوطنية لمختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة.

وخلال مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي الى الصناعي ونمو الطبقة البرجوازية اعتمدت الدول الأوروبية مبدأ الحماية الوطنية للتجارية الخارجية، بهدف ضمان الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها، ولكن بعد حصول الكبير في التقنيات وأساليب وحجم الإنتاج في مجتمعات الرأسمالية برزت الحاجة للتحرر من الحماية التجارية، حيث يتم اعتماد الحماية التجارية بسبب تمتع بعض المنتجين بالحماية التجارية وامتلاكهم لقوة سياسية معينة، او انسجاما مع الايديولوجية التي تعتمدها الدولة، مما يؤشر وجود مشكلة سياسية الى جانب كونها اقتصادية، ما يستدعي وجود حلول سياسية مترادفة مع الحلول الاقتصادية.

وأكد الشوكي: ان كثيراً من الاقتصاديين المعارضين لعملية الانفتاح التجاري يرون ان موضوع التحرر التجاري يدخل ضمن مفاهيم العولمة، وما يمثله من وجه الهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، وبموجبه تقوم بتغير وجه الرأسمالية ضمن أنموذج متطور من الاستغلال، وهو يمثل نموذجاً لمنطق العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والمجتمعات غير المتقدمة صناعياً، وهنا يأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو نظرا لتواجد مركز قرارها في بلدانها الأصلية، وهي في الغالب تأخذ في اعتبارها مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى دون مراعاة لمصالح الدولة المضيفة لها، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتجات وحيدة تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية في السابق.

فيما يرى الخبير الاقتصادي أسامة العزاوي ان من ضرورات المرحلة الراهنة تحقيق الزيادة في الإنتاج المحلي وتنويعه وما يرافقه من التوسع في التصدير الى الخارج وتطويره وفتح آفاق الأسواق الخارجية أمامه، وهي عملية تتم عبر تنمية الصادرات المحلية على وفق المدى المنظور، وباستخدام ذات طاقات الإنتاج المحلي وبكفاءة تشغيل اكبر وبكلف مالية اقل ووضع خطط للإنتاج والاستهلاك على حد سواء بالنسبة للجهات الحكومية، بالشكل الذي يسمح بوضع معايير موضوعية لكل سلعة وتخصيص حصص للتصدير من القطاعين الصناعي والزراعي من دون التأثر بضغوطات الاستهلاك المحلي.

وأضاف: ان من المهم تنمية الصادرات على الأجل الطويل من خلال القيام بإجراءات والتعديل والتغيير في هياكل الإنتاج ذاتها، والتركيز في الخطط الاستثمارية للدولة على مشاريع الإنتاج بهدف التصدير ضمن دراسات جدوى اقتصادية متكاملة تلتزم بها جميع القطاعات الإنتاجية بشكل متكامل، فضلا عن اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين العراق وبقية دول العالم في هذا الصدد وإعادة افتتاح جميع الملحقيات التجارية في كل دول العالم، إضافة الى رفع القيود أمام حركة الاستيرادات والصادرات وسد حاجة الأسواق المحلية من البضائع والسلع.

وتابع ان القطاع النفطي يمثل الركيزة الأساس في الاقتصاد العراقي، اذ يعد السلعة الأكثر أهمية في سلم أولويات الصادرات المحلية وبنحو ٩٠٪ من الصادرات العراقية، ومن البديهيات ان يكون محل الاهتمام الأكبر في مجال تطوير صناعاته بشكل عام وتحسينه، خاصة ان العراق بين عدد من دول الجوار التي تعد من اكبر واهم دول العالم في صناعة وتصدير النفط الخام ومشتقاته، بدلالة قيام الحكومة العراقية ووزارة النفط بعرض جولات التراخيص النفطية بهدف تطوير هذا القطاع .

اما بخصوص السعي لانضمام العراق لمنظمة التجارة الحرة العالمية ومنذ عدة سنوات مضت والتي قطع فيها أشواطاً كبيرة في مفاوضاته مع المنظمة الدولية قال العزاوي: يعد جزء من مساعيه لتطوير التجارة الخارجية وتنشيطها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتي تتلاءم مع إمكانات العراق الاقتصادية، إضافة الى سعيه في تطوير وتوسيع المناطق الحرة، من خلال تشجيع المستثمرين وشركات القطاع الخاص على الدخول في استثمارات كبيرة في هذه المجالات، فضلا عن مراجعة العقود المبرمة في السابق مع المستثمرين لاختيار الأفضل في البقاء والعمل به، الى جانب تطوير المنافذ الحدودية والإدارات الجمركية وافتتاح منافذ أخرى متى ما تطلب الامر ذلك وتشكيل اللجان المتخصصة بذلك وصولا الى تطبيق نظام الكتروني حديث ومتطور يقوم بتحسين ورفع كفاءة الأداء الجمركي في العراق، ومن أهمها لجنة الميزان التجاري.

من جانبه قال أمين عام منظمة الاقتصاد العراقي الحر فاهم العكيلي: ان تحسين أسعار صرف العملات المحلية له أثره الكبير والبالغ في الوصول الى درجة مناسبة من التواصل مع العالم الخارجي في موضوع التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال بهدف الإسهام في رفع مستوى الإنتاج وتعزيز المناخ الاستثماري في البلاد، إضافة الى أهمية رفع الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة الخارجية من خلال إلغاء او تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعات السلع ومدخلات الإنتاج الصناعي المحلي، مع البدء بوضع الأطر القانونية والمؤسسية الرامية الى ترسيخ مبادئ السوق الحرة وحرية الأسعار ومنع الاحتكار في السوق، والتي تأتي في مقدمتها تشريع قوانين الاستثمار المعدل وحماية المستهلك وحماية المنتج الوطني.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

استقلال البنوك المركزية×

د. أحمد ابريهي علي

تعبّر اهداف السياسة النقدية عن النهج الاقتصادي العام للدولة الذي تتبناه الحكومات. وتبلورت قناعات على نطاق واسع بأن تتخذ السلطات النقدية التدابير، لتحقيق تلك الاهداف، دون تعرضها للضغوط السياسية، المتأثرة بأوضاع الأمد القصير، وهو المعنى المتعارف عليه لإستقلال البنك المركزي. وتتجه أهداف السياسة النقدية، المصرح بها في جميع الدول، لخدمة الاستقرار الذي يرتكز مبدأ الاستقلال على متطلباته، أي السيطرة على التضخم من خلال تحاشي التوسع النقدي فوق ما تسمح به الطاقة الانتاجية الكلية، وتحقيق اقصى نمو في الناتج والتشغيل مع العناية بشروط الإستدامة. وتؤكد ادارات تلك البنوك أن السياسة النقدية، التي تفهمها، هي جزء هام ضمن الاطار الاقتصادي الكلي.

والاستقلال يبقى دائما"، مشروطا"بالشرعية الديمقراطية، أي أن البنك المركزي لايمثل سلطة قدرية فوق إرادة الشعب.

ويتطلب الاستقلال الاطمئنان التام الى مهنية وكفاءة التشكيلات المتخذة للقرارات، داخل كيان السلطة النقدية، والمشاركة الفاعلة والمسؤولة لاعضاء تلك التشكيلات في القرار. إضافة الى الشفافية ونشر المعلومات التي تسمح بالرقابة والتدقيق. وعلى سبيل المثال أن لجان السياسة النقدية معلومة بأشخاصها ووقائع اجتماعاتها وقراراتها، والخلفيات التحليلية لتلك القرارات، في البنوك المركزية التي تعد نموذجية من جهة الاستقلال، ويتاح لك العلم، احيانا"الى حد، من هو العضو في لجنة السياسة النقدية الذي أيد هذا الاتجاه او ذاك او تحفظ ولماذا. كما أن كفاءة انظمة الرقابة والسيطرة الداخلية من شروط الاستقلال، وايضا"تركيب مجلس الادارة ومدى استقلاله في القرار عن الرئيس التنفيذي. من مقاييس الاستقلال الجهة التي تعين، او تقيل، رئيس البنك او هيئة رئاسته التنفيذية وعندما تكون جهة التعيين مجلس ادارة البنك فهذه تعد أعلى درجات الاستقلال، يليها في اشتراك مجلس الادارة مع البرلمان والحكومة في التعيين. وفي كل الاحوال ليست العبرة بالنصوص بل الممارسة هي الفيصل. فقد ينص القانون على إعطاء السلطة لمجلس ادارة ومع حماية تامة لاعضائه من التعسف، وجميع اشكال الضغط، ولكن في الواقع العملي يتحول المجلس الى لاشيء، وتكون الادارة كلها بيد الرئيس التنفيذي، وقد يسير الأخير من قوة سياسية ضاغطة اوجماعات مصالح صغيرة أو كبيرة وهذه يزداد احتمالها كلما تولى البنك مهام خارج التعريف الضيق للسياسة النقدية مثل وضع الضوابط للمصارف والرقابة عليها، او ادارة انشطة أخرى. وبموجب القانون توجد ضمانات كافية لخضوع البنوك المركزية للرقابة والتقييم من جهات محايدة، ولكن في الممارسة قد تغيب الرقابة الفعّالة وقد تعد التقارير ولاتقرأ واذا قرأت لا يتخذ إجراء.

على الصعيد العملي قادت معدلات التضخم المرتفعة أواخر السبعينات وبداية الثمانينات في العالم الى فحص إداء البنوك المركزية والدعوة الى استقلالها، ولاشك إن درجة الاستقلال تتفاوت من بلد لأخر. في عام ١٩٩٧ أعلن استقلال بنك إنكلترا عن الخزانة، ولكن بقي هدف التضخم من اختصاصها حتى وقت قريب. وفي نفس العام أجرى اليابان التعديل القانوني الذي منح البنك المركزي استقلالا"في ادارة العمليات. وفي الولايات المتحدة الامريكية كان الاستقلال عام ١٩٧٨وتعزز في السنوات اللاحقة. وتحدد أهداف البنك المركزي النرويجي، مثلا"، من الحكومة وتصدر بقانون وكذلك يتولى البنك صندوق النفط النرويجي مع احتياطيات العملة الاجنبية. ويدار البنك بالمجلس التنفيذي الذي يعينه مجلس الدولة. ويعرف البنك بأنه كيان تنفيذي واستشاري للسياسات النقدية والائتمانية، وسياسة الصرف، ويرصد تطورات الائتمان واسواق العملة الاجنبية. وينفذ عملياته طبقا"لدليل السياسة الاقتصادية المعد من السلطات الحكومية. ويعرض المسائل ذات الاهمية الخاصة على وزارة المالية، مثل اجراء تغيرات كبيرة في سعر الفائدة وسياسة السيولة التي اقتضتها الازمة المالية عام ٢٠٠٨. وتعد الوزارة تقريرا"سنويا"لإداء البنك في السياسة النقدية وبالاستناد الى دراسة من مجموعة خبراء مستقلة، ويعرض على لجنة البرلمان للمالية والشؤون الاقتصادية وبحضور محافظ البنك.

في كوريا الجنوبية يعين الرئيس هيئة السياسة النقدية، وتشترك الحكومة مع البنك في صياغة اهداف السياسة النقدية، ولوزارة المالية والاقتصاد تأثير في سياسة البنك، بحسب أخر ما اطلعت عليه من مصادر، وحسب التعديل الأخير لقانون البنك والذي جاء بضغط من صندوق النقد الدولي.

وجرت في التسعينات مقارنات بين البنك المركزي الألماني، الذي كان يوصف بأنه مثال للاستقلال، بالمعنى الرسمي، والبنك الياباني الذي يصنف بالمقارنة الدولية بأنه من الفئة الاقل استقلالا"في الدول المتقدمة. ولكن معدلات التضخم كانت متماثلة في البلدين لمدة طويلة، من منتصف السبعينات الى نهاية التسعينات، واستمر معدل التضخم في اليابان منخفظا"فيما بعد. علما"أن الاداء التنموي في الثمانينات كان في اليابان افضل من ألمانيا.

وكذلك الاحتياطي الفدرالي الامريكي اكثر استقلالا"من البنك المركزي الياباني ولكن معدل التضخم في الولايات المتحدة كان أعلى منه في اليابان.

ويتحدث البعض عن البنك المركزي الاوربي بأنه الاكثر استقلالا"ومع ذلك، الزم، ايضا"، بدعم السياسات الاقتصادية العامة للمجموعة الاوربية، وفي تعبير آخر الامتثال لأسس محددة لكيفية الاستجابة للسياسات الاقتصادية، بل ومجموع السياسات المعتمدة في المجموعة بما في ذلك الاجتماعية منها. ولا ينفرد بسياسة سعر الصرف بل يشاركه مجلس وزراء المجموعة الاوربية بهذه السياسة حسب نصوص الاتفاقية، ويستطيع مجلس الوزراء صياغة توجهات عامة لسياسة سعر الصرف، وبالاغلبية دون التوافق التام، ويتعامل معها البنك المركزي الاوربي بالادوات التي تتوفر لديه.

أي أن استقلال البنوك المركزية نتاج تطورات في العقود الأخيرة، وفي الجزء المتطور من العالم، وليس قانونا"طبيعيا".

وقد أيدت دراسات تجريبية تناولت عينات كبيرة من البلدان الصلة بين الاستقلال وخفض التضخم. ولكن من الناحية المنطقية لا يمثل الاستقلال شرطا"ضروريا"ولا كافيا"للسيطرة على التضخم.

وتشمل أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، قبل الأزمة الاخيرة، اسعار الفائدة قصيرة الأمد، ومعدلات نمو المجاميع النقدية، وايضا"نافذة الخصم، وقروض الملجأ الأخير. ويتمثل الهدف الاول للسياسة النقدية في السيطرة على التضخم او ما يسمى استقرار الاسعار.

وهذا المعنى للسياسة النقدية لم يعد من المتفق عليه تماما"، بعد مطالبة البنوك المركزية لإتخاذ تدابير تستهدف اسعار الأصول المالية، أي الانتقال، من مفهوم الاستقرار المرتبط بالمستوى العام لاسعار السلع، الى استقرار أداء النظام المالي بكفاءة، واستقرار النشاط الاقتصادي الكلي وليس المستوى العام للاسعار فقط. وأظهرت الأزمة المالية الأخيرة سلوكا"للبنوك المركزية لا ينسجم مع النموذج النظري للسلطة النقدية المستقلة ولا حتى التي كانت أيام نظام بريتون وودز. إذ توسعت البنوك المركزية في الاقراض حجما"، ونهجت الى أمد أبعد، وتجاوزت مجرد شراء حوالات الخزانة الى إقتناء سندات الحكومة وادوات الدين الفاشل وبعيد الامد لمؤسسات الإقراض في القطاع الخاص. وخفضت أسعار الفائدة دون نصف الواحد بالمئة نحو الصفر. وذلك لتوفير السيولة المطلوبة في تقسيم واضح للعمل مع الحكومات. وأيضا"، تعاونت البنوك المركزية فيما بينها من خلال اتفاقيات تبادل العملات Currency Swaps لإسناد إجراءات الانتعاش الاقتصادي للحكومات.

من المعلوم، لدى البنوك المركزية، ان مسألة الاستقلال تحتاج التمييز فيما بين مختلف الانشطة التي توكل اداراتها الى بنك مركزي، وتسمية المهام التي لاتقع تحت تعريف السياسة النقدية حصرا"، ومعالجتها على أسس أخرى لأن متطلبات حسن الإداء لتلك الانشطة تختلف عن السياسة النقدية مثلا"تتولى البنوك المركزية، في كثير من الدول، الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات الاستثمار والتحويل المالي والصرافة، الى جانب اصدار ضوابط تنظيمية لعمل المصارف والمؤسسات الأخرى، وتقوم بإجراءات تفتيش، وتراخيص، وموافقات على تعييناتها وهكذا، ولاتنضوي هذه المهمات عرفا"تحت مفهوم السياسة النقدية. والممارسة في هذا النطاق متفاوتة حسب البلدان، حتى التي تتفق تماما"على مفهوم استقلال السلطة النقدية. وفي الولايات المتحدة الامريكية لاينفرد الاحتياطي الفدرالي في الرقابة على المصارف، والمؤسسات المالية المشابهة في دور الوساطة المالية، بل توجد جهات حكومية أخرى تشرف ولها ادوار معروفة. وفي بريطانيا الرقابة على المصارف خارج سلطة بنك انكلترا (البنك المركزي البريطاني)، وتؤدي هذه المهمة دائرة الخدمات المالية التي تشرف على الاسواق والمؤسسات المالية كافة، وتوجد بلدان أخرى، عدا بريطانيا، لا يتولى البنك المركزي فيها الرقابة على المصارف.

كما تزاول البنوك المركزية، عادة، مهاما"اضافية ومنها ادارة المفوعات لما بين المصارف، والتحويلات الى الخارج، وخدمات الصيرفة المركزية للحكومة في الداخل والخارج، واحيانا"صناديق الاستقرار والثروة السيادية، وهذه كلها ليست هي المقصودة بالسياسة النقدية ومفهوم الاستقلال المرتبط بها.

ولهذا فأن الحديث عن الاستقلال في السياسة النقدية لا ينسحب على مهام البنك المركزي في قطاع المصارف بنفس المضمون والدرجة، بل بالقدر الذي تقتضيه المهمة وضرورات تقاسم العمل مع الجهات الاخرى والكيفيات الملائمة للتعاون.

واوكلت الى البنك المركزي العراقي مهمة تنفيذ قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الاجرام، واهداف هذا القانون مستقلة عن السياسة النقدية، ومتعلقة بالأمن ومكافحة الفساد المالي. وهي، بالتعريف، تنفيذية صرفة وذات طابع اجرائي يقتضي اتصالات سرية ورقابة من نوع مختلف. وربما يتعذر أداء المهام التي توكل الى البنوك المركزية وهي ليست من صلب السياسة النقدية على الوجه الصحيح دون إشراف حكومي.

وتقتضي المصلحة العليا عدم ارباك تلك المهام في الجدل حول استقلال السياسة النقدية. إن طبيعة اللجان والاختصاصات والخبرات وكيفيات اتخاذ القرار، في قطاع المصارف ومكافحة غسل الاموال، مختلفة تماما"عن تلك الملائمة للسياسة النقدية. وذوي الخبرة دائما"في خشية من طغيان مزاج السياسة النقدية، وتراتيبتها الادارية، على المهام الأخرى ما يؤدي الى تهميشها على حساب اهميتها.

البنك المركزي مؤسسة مستقلة ماليا"في العراق وفي كل مكان، بمعنى أن لها ذمة مالية مستقلة وامكانية ذاتية للوفاء بالالتزمات. وحكومة العراق، حسب القانون، تعزز تلك الامكانية متى ما تطلب الأمر، أي عندما تتحقق خسائر مثبتة بتقرير مالي مدقق اصوليا"(حسابات مصادق عليها). وهذا يشمل التغيرات في اسعار الصرف او الفوائد وغيرها. أن الزام الحكومة بتعويض خسائر البنك المركزي العراقي كافة من المزايا التي لا تتمتع بها جميع البنوك المركزية بنفس الدرجة.

ومن الواضح أن الاستقلال المالي للبنك المركزي يستند الى مقومات وتقاليد راسخة اضافة الى السند القانوني. ومن المفاجيء أن النقاشات التي دارت في الايام الاخيرة لم تكن على بينة من بديهيات التمييز بين الدوائر المركزية المشمولة بالموازنة المالية العامة للدولة، والقوانين والانظمة والتعليمات الحاكمة لها من جهة، والوحدات المستقلة ماليا"من جهة اخرى.

ومن المعلوم إن الاستقلال المالي للبنك المركزي لا يتنافى، مع كونه مؤسسة مالية مملوكة للدولة ورأسماله حكومي مدفوع اصلا"من الموازنة العامة.

إن ربط البنك المركزي بمجلس الوزراء، وبغض النظر عن الأسس التي يستند اليها القرار، لا يخول الأخير صلاحيات تسمح له بالتدخل في ميزانيته العمومية او نقل موجوداته، كلا"او جزءا"، الى الموازنة العامة.

ولايمكن تحويل جزء من موجودات البنك المركزي الى الحكومة بدون مقابل مطلقا". كما لاتتوفر صلاحيات لدى الحكومة للاقتراض من البنك المركزي كما تشاء، او يشاء البنك المركزي، بل يخضع ذلك للقانون وهو، في النهاية، من صلاحية مجلس النواب اصدارا"وتعديلا".

يتطلب استقلال البنوك المركزية، في سياسة السيطرة على التضخم، ما يسمى الاستقلال الفني Technical Independence والذي يعني امتلاك البنك المركزي لأدوات كافية لتأمين استقرار الأسعار، وهذه مسألة يحكمها الواقع ولايكفي التشريع لضمانها. وإذا كانت السياسة النقدية مشروطة بمتطلبات الاستقرار، بدلالة ابقاء التضخم داخل حدود معلومة، لابد من تقدير مستوى الطلب الكلي الذي تنطلق موجات التضخم عند تجاوزه. وفي نفس الوقت ايضا"من الضروري التأكد من مدى فاعلية ادوات البنك في السيطرة على الطلب الكلي، وإذا كانت السيولة هي التي تحدد الطلب الكلي فهل يستطيع البنك التأثير في مستوياتها، خاصة وان إيراد الحكومة يعتمد على المصدر النفطي، ويشتري البنك كل العملة الاجنبية التي تعرض عليه لتمويل إنفاق الحكومة بالدينار. وفي كل الاحوال من الصعب إثبات أن السيولة تحدد فعلا"المستوى العام للأسعار، ومن المشكوك فيه أن أسعار الفائدة ونوافذ الاستثمار في البنك يمكن ان تشكل الية كافية لتحقيق مطلب التحكم بالسيولة بصورة مباشرة او غير مباشرة، لأن حجم الاصول المالية في العراق ضئيل نسبة الى حجم الاقتصاد الوطني لا يتجاوز ١٣٪ بينما يتجاوز في الدول الناهضة ٢٧٠ والمتوسط العالمي حوالي ٤٤٠٪ حسب بيانات بداية الازمة. والقول ان البنك لا يسيطر على التضخم لا يعني، بذاته، التشكيك بجدوى الاستقلال. بل لأن السيطرة على التضخم ضرورة للاقتصاد الكلي ولا ينبغي مصادرتها بالجدل حول استقلالية البنك المركزي. ومن الضروري أن تتحمل الحكومة مسؤولية السيطرة على المستوى العام للاسعار، باستخدام السياسة الاقتصادية وبجانبي العرض والطلب، ومن خلال الموازنة العامة وبمساعدة البنك المركزي.

ان اقراض الحكومات ممارسة متعارف عليها في الصيرفة المركزية، وفي النموذج العام لجانب الموجودات في البنوك المركزية توجد ادوات الدين الحكومي. ولكن هناك فرق بين بنوك مركزية تجيز القوانين لها شراء الدين الحكومي من جهة اصداره مباشرة، واخرى لا يسمح لها القانون بذلك، ومنها البنك المركزي العراقي، وهذا المنع يعبر عن أعلى درجات الاستقلال. اما شراء ادوات الدين الحكومي من السوق الثانوية فهو مبدأ متعارف عليه، في كل الاحوال وبغض النظر عن درجة استقلال البنك المركزي. والذي يمكن ان ينجز عن طريق الخصم او الاحتفاظ بادوات الدين رهنا"لقروض يقدمها للمؤسسات المالية. وينسجم مبدأ الاستقلال مع الأمد الزمني الأقصر لأدوات الدين وسعر الفائدة الاقرب الى مستوى السوق. وكلما اقتربت أسعار الفائدة على قروضه من سعر السوق فذلك اقرب الى الاستقلال وهكذا. بتعبير آخر تستطيع البنوك المركزية بالمعنى المثالي هو سلطة نقدية صرفة لاتزاول أية اعمال أخرى ولا تقرض الحكومة ولا القطاع الخاص وهدفها السيطرة على التضخم وهو مفهوم مجرد بالتأكيد.

ويعتمد سوق الصرف في العراق على العملة الاجنبية من المصدر الحكومي النفطي، ويتولى البنك المركزي بيعها الى القطاع الخاص. وبالتالي فإن البنك المركزي يمثل جانب العرض، بائعا"للعملة الاجنبية، وليس متدخلا"في سوق الصرف. لأن التدخل يفترض استقلال الجهة المتدخلة، ابتداءا"، عن جانبي العرض والطلب. كما ان سعر الصرف هو الترجمة الدينارية للدولار النفطي. وهو متغير مالي الى جانب صفته النقدية، يحدد قيمة ايرادات النفط الحكومية بالعملة الوطنية، ولذلك فإن الاستقلال في سوق الصرف وسعر الصرف يبقى مقيدا"بهذه الخصائص.

كانت القرارات التي اتخذتها البنوك المركزية المستقلة، أو باستقلال عن الحكومة، موضوعا"للنقد وقد وصفت سياسات البنوك المركزية والمستقلة منها بالذات بأنها مسؤولة عن الأزمات المالية كانت. ويعتقد إن التشدد النقدي، الذي غالبا"ما يكون من اهم دوافع استقلال البنوك المركزية، كان سببا"لمشاكل وازمات لا تقل اضرارها عن الإسراف النقدي.

× **إن الكاتب يتحمل وحده وبصفته الشخصية مسؤولية ما ورد في هذه المقالة**

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

هل نتوقع عودة رؤوس الأموال المهاجرة؟

حسين علي الحمداني

تبدو الأحداث الأخيرة التي شهدتها عدد من الدول العربية ستؤثر بشكل كبير جدا على مجمل الحياة الاقتصادية في هذه البلدان وفي مقدمتها مصر والأردن وسوريا، وعندما نحدد هذه البلدان بالذات فإننا نعني هنا الإشارة لحجم الاستثمارات العراقية الخاصة ورؤوس الأموال الكبيرة التي تدفقت لهذه البلدان بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للأوضاع الأمنية الصعبة التي كان يعيشها البلد آنذاك مضافا إليها انعدام فرص التنافس بين القطاع الخاص المحلي والبضائع المستوردة، ولعلنا هنا علينا أن نشير بأن الأوضاع السياسية في الكثير من البلدان العربية تضع الاستثمار بصورة عامة في وضع محرج للغاية بالنسبة لهذه الدول وبالتالي فإننا قد نشهد في الأشهر القادمة عودة للرأس المال العراقي للعمل والاستثمار داخل البلد مستفيدا بالتأكيد من تحسن الوضع الأمني من جهة ومن جهة ثانية تفعيل التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة، مضافا إلى هذا وذاك ما اكتسب من خبرات نتيجة العمل في دول تمتلك بالتأكيد رؤية فعالة في ميدان في الاستثمار.

فإذا كانت الصورة غامضة سياسيا واقتصاديا في بلدان كمصر وتونس والأردن وسوريا وحتى اليمن التي يتواجد فيها رجال أعمال من العراق بنسبة ضئيلة، نقوم غموض مستقبل هذه الدول في ظل الانتفاضات المستمرة مع وضوح أو بعض الوضوح والتفاؤل بمستقبل العمل في العراق، كل هذه عوامل جذب من شأنها أن تضع حدا لهجرة رؤوس الأموال العراقية للخارج.

وعلينا أن نعرف جيدا بأن الأسباب التي دعت أصحاب رؤوس الأموال للهجرة من العراق وهي أساسا أمنية بحتة، نجد هذه الأسباب متوفرة الآن في الدول التي يقيمون بها ويستثمرون مواردهم فيها وبالتالي فإنهم بالتأكيد تعرضوا لجملة من الخسائر صغيرة كانت أم كبيرة إلا إنها بالتأكيد مؤثرة على أوضاعهم الاقتصادية حيث يعرف الجميع بأن أهم عوامل نجاح الاستثمارات هو توفر بيئة أمنية صالحة من شأنها أن تديم هذا العمل وتفعله وتتفاعل معه.

لهذا أجد من الضروري جدا أن تتحرك الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار بإيجاد آليات وحوافز من شأنها أن تستقطب هؤلاء وتحفزهم على إعادة أموالهم لكي تأخذ دورها في تنمية البلد بالشكل السليم والصحيح، وبالتأكيد هذا يحتاج لعوامل عدة أهما القوانين ومدى ملائمتها مفهوم الاستثمار مع الأخذ بنظر الاعتبار آراء ووجهات نظر رجال الأعمال الذين هم بالتأكيد لديهم خبرات مضافة أكتسبوها من سنوات عملهم في دول عديدة، مع ضرورة إجراء دراسة كاملة بالمشاريع المطلوبة وأولوياتها بما يؤمن وجود منافذ تسويقية تؤمن انسيابية إنتاجية هذا القطاع المهم والحيوي.

لهذا أجد بأن الاقتصاد العراقي خاصة ما يتعلق منه بالجانب الاستثماري أمامه فرصة كبيرة ليس بعودة رأس المال العراقي ورجل الأعمال العراقي فقط، بل حتى من خلال تدارس هذا الأمر أمام المستثمر العربي الذي خسر أكثر من ٣٠ مليار دولار في أزمة مصر الأخيرة وأغلب هذه الخسائر كانت لرؤوس أموال خليجية، وهي تتطلع الآن للبحث من مناطق استثمارية جديدة، ووجدت بعض الشركات مكانا لها في إقليم كوردستان العراقي حيث تتوفر عوامل نجاح الاستثمار بشكل كبير جدا.

وبالتالي فإن القائمين والمسؤولين على الاستثمار والتجارة وحتى الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإسكان وغيرهم أن يهيئوا الأرضية السليمة والصحيحة التي من شأنها أن تلبي طموح المستثمر العراقي والعربي والأجنبي لولوج الساحة العراقية وهو مطمئن على ما سيقوم به من مشاريع وما سيجنيه من أرباح جراء الخدمات التي سيقدمها، ويعرف الجميع بأن العراق يحتاج لهذه الاستثمارات خاصة ما يتعلق منها بالإسكان والبنى التحتية والكهرباء وغيرها، يضاف إلى ذلك إعادة تأهيل عشرات المصانع المتوقفة عن العمل والتي من الممكن أن تكون أرضا خصبة لتنمية البلد وتحقيق نمو اقتصادي كبير جدا وتوفير فرص عمل كبيرة.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

استقلالية البنك المركزي..

أهميتها وشروطها

د. ميثم لعيبي

في معنى استقلالية البنك المركزي

تعني استقلالية البنك المركزي (حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التداخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة أو انفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك المركزي والحكومة، بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والمالية).

أهمية استقلالية البنك المركزي

لعلنا يمكن ان نرصد حجج رئيسية (اقتصادية) نظرية تدعم الرأي القائل بأهمية استقلالية البنك المركزي عن الحكومة:

١- مصداقية السياسة النقدية في المحافظة على الاسعار في الامد الطويل: ان اتباع البنك المركزي سياسات بعينها لمعالجة التضخم تكون قوية إذا تمتع البنك المركزي باستقلالية عن الحكومة بحيث يحقق هذا الهدف في الاجل الطويل باقل تكلفة اقتصادية ممكنة.

فواحد من اهم اوجه التعارض بين السياستين النقدية والمالية هو اتجاه السياسة المالية التى التوسع في الانفاق من اجل زيادة معدلات الاستثمار وتخفيض البطالة، في حين ان هذا التوسع يخلق من جهة ثانية ضغوطا تضخمية بسبب زيادة الانفاق العام، من هنا تحاول السياسة النقدية كبح جماح هذا التضخم من خلال استخدام ادواتها الساعية الى تقليص كمية النقود المعروضة في التداول او تحديد الائتمان او التحكم باسعار صرف العملة.

ان وجود درجة عالية من الاستقلالية لدى البنك المركزي يمكن ان تفك هذا التعارض وتقود الى تحقيق اهداف السياسة النقدية في الاجل الطويل وبدون ان تنساق وراء السياسة المالية التوسعية للحكومة.

٢- التعارض في التوقيت: تظهر اهمية استقلالية البنك المركزي في دعم السياسة النقدية إذا ما تعرضت الى مشكلة التعارض في التوقيت، حيث تظهر هذه المشكلة عند عدم تطبيق سياسة نقدية معينة في وقت معين، وهو امر يمكن ان يتحقق اذا كانت الحكومة تنوي التحول من سياسة الى اخرى في وقت غير ملائم للسلطة النقدية، ومن ثم فان هذا التعارض يمكن ان يضعف من قدرة السياسة النقدية على تحقيق اهدافها. وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق فاعلية السياسة النقدية هي الغاء امكانية تحكم الحكومة بهذه السياسة وهو امر يأتي من خلال منح استقلالية اكبر للمركزي.

طرق تقييم استقلالية البنك المركزي

١- الحرية عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية: من المكونات الرئيسية لهذه المسألة هي درجة حرية البنك المركزي في تغيير اسعار الفائدة والقيام بعمليات السوق المفتوح وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم... هذا فضلا عن مكانته الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية بالنسبة للأهداف الأخرى ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك.

٢- ترشيح محافظ البنك وعزله: حيث ان درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي تقيم من خلال الاجراءات المعمول بها والتي تتعلق بتسمية محافظ البنك المركزي وعزله، حيث يخشى هنا من تداخل الضغوط السياسية في المدى القصير مع الاعتبارات الاقتصادية، لذا يتم تعيين المحافظ عادة لمدة طويلة تتجاوز في الغالب عمر دورة الحكومة الانتخابية.

٣- نظام التمويل الذاتي: ترتبط درجة الاستقلال الى حد كبير بالاستقلال المالي وتتناسب معها طرديا، فكلما زاد الاستقلال المالي زادت درجة الاستقلال، ومن المعروف ان البنك المركزي هو واحد من المؤسسات الفريدة في تحقيق هذا الشرط، حيث انها تكون ممولة ذاتيا في اغلب دول العالم، وذلك من ارباحها المتأتية من الفوائد على الاوراق المالية الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوح. ان التمويل الذاتي يعني ان اعتماداتها السنوية لا تعتمد على الحكومة ومن ثم فإنها معزولة عن الضغوط التي يمكن ان تمارس عليها.

حوكمة البنك المركزي

على الرغم من الضرورات التي اشرت لصالح استقلالية المركزي الا ان ثمة شروط موضوعية يجب توفرها لمنح درجة عالية من الاستقلالية، وما عدا ذلك فان الشكوك تثار حول هذه الاستقلالية، وهناك ثلاث شروط رئيسة هي:

١- المصداقية: وتمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ونعني بالمصداقية التزام البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون. ولا تثبت المصداقية إلاّ عبر الزمن حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلاّ بتحقق الهدف. ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقرارات الجهاز المصرفي مثلاً تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع.

٢- الشفافية: وتعني اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

٣- المساءلة: كلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه. أما الجهات التي يكون فيها البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان، بصفته ممثلاً للشعب، الحكومة بصفتها شريكة في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة، وسائل الإعلام والأسواق المالية.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

أزمة القرار الاقتصادي:

1 - استقلالية البنك المركزي

د.عامرة البلداوي

منذ فترة ما بعد سقوط النظام السابق ، والعراق يسعى لأمرين هما بناء دولة مؤسسات والفصل بين السلطات، واعتقد ان الفصل بين السلطات لا يختلف كثيراً عن بناء دولة المؤسسات ما يعني ان المؤسسة بكل ما فيها تسعى لتحقيق أهدافها وانجاز مهامها دون ضغط او تداخل او تنازع سلطات وانه مهما حصل من اختلاف في الوجوه والأنظمة فأن سياسات المؤسسة باقية لتنجز عملها حسب القانون ما يمنح الدولة استقراراً، فضلا عن احترام القرارات المتخذة كونها نتجت عن مؤسسة معروفة السياسة والأهداف، ولابد من الإشارة الى اننا لم ننجح بعد في تحقيق هذين الأمرين وحسبنا الالتزام بالسعي الذي تعززه الإجراءات والقرارات وتعديلات وتكييفات القوانين لتتماشى وتنسجم مع الحاجة الى مؤسسة الدولة . ومنذ فترة ونحن نحاول تلمس القرارات الاقتصادية في دولة أولوياتها الأمن والسياسة. وسنحاول من خلال سلسلة حلقات التعرض الى تأرجح القرارات الاقتصادية وكيف انها تميل مع الظروف وتتماشى مع الأجواء العامة، واننا لم نبن بعد مؤسسة اقتصادية ذات قرار رصين لا يتأثر بالتغيرات السياسية الجارية في البلد وتتوزع سلطاتها حسب الأهداف المرسومة لها في القانون.

البنك المركزي

على الرغم من ان قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بارتباط بعض الهيئات المستقلة ذات الطابع التنفيذي بمجلس الوزراء ومنها البنك المركزي الا ان ذلك القرار كان جوابا على سؤال رفعه المجلس الى المحكمة بتفسير مواد دستورية بعينها لم تتضح لمجلس الوزراء.

ومن الواضح ان المادة ١٠٣ – أولاً من الدستور (يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف هيئات مستقلة مالياً وإدارياً وينظم القانون عمل كل هيئة منها)، وقد أوكلت الأمر الى قوانين تلك الهيئات وإن البنك المركزي يعمل بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقد اجري عليه اول تعديل في عام ٢٠٠٧ لم يتعرض التعديل الى استقلاليته التي نص عليها القانون بوضوح في المادة ٢-٢ بدءاً من (يتمتع المصرف المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساع بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.....) وصولاً الى (ولا يتلقى المصرف المركزي العراقي أية تعليمات من أي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية .....) وغيرها مما تحتويه هذه المادة من التأكيد على عدم التدخل في قرارات ونشاط البنك فضلا عن التأثير على صانعي القرار فيه.

وعلى الرغم من ان بنود القانون لم تغفل الرقابة وأساليبها المختلفة من تقديم التقارير الدورية والسنوية لوزارة المالية وللسلطة التشريعية والتأكيد على الرقابة الخارجية والمراجعة والتدقيق المالي المستمرة على أنشطة وحسابات البنك من مراجعين داخليين وخارجيين من قبل شركات مستقلة الا ان الدستور بين في المادة ١٠٣- ثانياً ان البنك المركزي مسؤول أمام مجلس النواب، وهكذا يصبح واضحاً ان الاستقلالية نص عليها القانون والمساءلة من المجلس.

وربما يسأل سائل لماذا كل هذا التشديد على استقلالية البنك المركزي؟ وهل في مصلحة الدولة أن تستقل اي مؤسسة استقلالا كاملا على هذا النحو؟ وأليس السياسة النقدية التي هي من مسؤولية البنك المركزي هي جزء من السياسة العامة للدولة والتي لابد ان تكون الدولة مسؤولة عنها ونابعة منها؟ إن التأكيد على الاستقلالية عن الحكومة بالذات تأتي من الأهداف التي من اجلها أنشأت تلك البنوك، وعادة ما ترتبط بتاريخ سياسة تلك الدول، فمنها ما أنشأ بهدف تأمين التمويل للدولة مقابل حق إصدار النقد ومنها ما أنشأ لمواجهة الركود وقد كان هدف النظام الأوروبي من البنك المركزي هو تحقيق استقرار الأسعار وضرورة تمكينه من وضع الأهداف النقدية ومن تنفيذ سياساته بشكل مستقل، اما في العراق فقد خاض الدينار العراقي حروبا ودفع الثمن الباهظ بالتضخم لغاية ٢٠٠٣/٤/٩، بحيث كان كل ثلاثة آلاف دينار عراقي يعادل دولاراً أمريكياً واحد، في حين كان كل دينار عراقي واحد يعادل ثلاثة دولارات قبل فرض الحصار الاقتصادي على العراق نتيجة حرب الخليج الثانية ودخول العراق الى دولة الكويت، لذا فأن الأسباب التي أوردها القانون لإنشاء البنك المركزي هي تلك التي أشارت الى الحقبة الزمنية التي ارتفع فيها التضخم الى مداه وأصبحت العملة العراقية في أدنى مستوياتها وأصبح جزء مهم من مسؤوليات البنك ان لا عودة لمعدلات التضخم المرتفعة والمحافظة على قيمة العملة واستقرارها في الأسواق وللبنك اتخاذ الوسائل الكفيلة بذلك.

وقد حدد القانون طبيعة العلاقة مع الحكومة وأسلوب التكامل مابين السياستين النقدية والمالية من خلال القسم الرابع- المادتين ٢٤ و٢٥ التي تتمثل بالتشاور وتقديم المشورة والقيام بأعمال نيابة عن الحكومة، وقد يبدو ان تلك هي الحلقة المفقودة مابين السياستين في العراق فلا يوجد أي تنسيق بينهما بل تتهم السياسة النقدية بالانكماشية في حين تسعى السياسة المالية للتوسع في الإنفاق لتشغيل أيدي عاملة وللاعمار ولتشجيع الاستثمار الحكومي.

في حين بينت المادة ٢٦ حظر إقراض الحكومة او أي مؤسسة تابعة للحكومة، وهذا ما يثير الجدل بأن على البنوك المركزية ان تساهم في إيجاد الحلول للمشاكل والأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد مع ان هذا لا يمكن ان يحصل الا على حساب استقلالية البنك وان ما أثير من اشتراك البنك المركزي الأوروبي في إخراج الدول الأوروبية من الأزمة الاقتصادية الخانقة عن طريق شراء سندات تطرحها الحكومات الأوروبية ما أدى الى انتقاد البنك واعتبر انه تعرض لضغوطات من الحكومات والسياسيين، وان البنك المركزي كان عليه ان ينأى بنفسه عن المشاركة في أزمات سببها سوء ادارة السياسيين ولابد لهم ان يجدوا لها الحلول بعيدا عن البنك المركزي، ان هذه الحادثة وغيرها جعلت من الساسة العراقيين يفكرون بأن على البنك المركزي العراقي ان يلعب دوراً مشابهاً في تغطية العجز في الموازنة والمشاركة في إيجاد الحلول لأي أزمة مالية محتملة، ومن هنا نجد ان الحفاظ والتشديد على استقلالية البنك المركزي ومنع ارتباطه بالحكومة كفيل بتخفيف الضغوط ومنع خرق القانون الذي لا يمكن تقدير نسبة احترامه الا في أوقات الأزمات.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

شهد العراق خلال العامين الأخيرين العديد من المعارض التجارية والاستثمارية في خطوة عدها البعض إسهامة في تنشيط عملية التبادل التجاري وتفعيل الاستثمارات بما ينسجم ومتطلبات المرحلة الحالية.

(المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية بوزارة التجارة صادق حسين البهادلي لتسليط الضوء على مشهد المعارض والآليات المعتمدة في منح الاجازات ودور الشركة في تنشيط العملية الاستثمارية.

مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية لـ(المدى الاقتصادي):

الفترة المقبلة تشهد انفتاح معرض بغداد الدولي إلى مراكز تسويقية وتجارية عن طريق الاستثمار

أجرى الحوار/ علي الكاتب

*** متى تم تنظيم أول دورة لمعرض بغداد الدولي؟**

– أول دورة اقيمت في سنة ١٩٥٧ في الموقع الحالي للمعرض الذي كان يسمى المعرض الصناعي والزراعي والذي عرضت فيه منتجات وطنية، وفي سنة ١٩٦٤ انعقدت الدورة الاولى وكانت المشاركة تقتصر على خمسة دول فقط ليصبح اسمه رسميا معرض بغداد الدولي، وتواصلت بعد ذلك مسيرة انعقاد المعارض الدولية وامتازت بتطور المعروضات وعدد المشاركين، وفي سنة ١٩٧١ انضم معرض بغداد الدولي الى اتحاد المعارض الدولي (UFI)، وستقام الدورة ٣٨ بعد التوقفات في حقبة التسعينات من جراء العقوبات الاقتصادية، وبعد احداث سنة ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠٠٦ بسبب الاحداث الامنية وليعود مجددا الى سابق عهده في إقامة الدورتين ٦٣ و٣٧ المقامة مؤخرا، ومعرض بغداد الدولي يحمل دلالة ورسالة على استعداد العراق لاقامة معارض تجارية كبيرة والتي تتطلب بذل جهود كبيرة لا يقتصر عملها على وزارة او جهة معينة وعلى الجميع تقديم الدعم والعون لنا، خاصة الى كون تعميما من مجلس الوزراء بهذا الصدد لاسيما ان ما نحتاجه يفوق قدراتنا وقابلياتنا وتخصيصاتنا وموارد نا المالية، خاصة اننا نتطلع الى نشاطات كبيرة في مجالات تنظيم المعارض بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق.

× ماذا عن مشاركاتكم في المعارض المقامة في الخارج؟

– من مهامنا تمثيل العراق في المحافل الدولية على صعيد المعارض التجارية وفي دورات تكون فيها المشاركة متبادلة، ولدينا مشاركات خارجية في عدد من الدول لمجموعة من المعارض المهمة تبدأ في شهر آذار المقبل في العاصمة المصرية القاهرة، ولنا مشاركة في معرض شنغهاي الدولي المقام كل خمس سنوات في دول من دول العالم وهي تظاهرة اقتصادية وثقافية عالمية كبيرة وكانت مشاركتنا بجناح كبير أشاد به جميع زائري المعرض ومنظميه كما اقمنا خلال السنوات الماضية خلال فترة توقف اقامة المعرض على ارض بغداد عدد من المعارض التجارية في تركيا بالتنسيق مع شركة فورم التركية لإقامة دورة شبيهة بدورة معرض بغداد الدولي في مدينة غازي عينتاب قرب الحدود العراقية، حيث اقيمت اربعة دورات هناك بسبب تدهور الوضع الامني في وقتها وعدم وجود تخصيصات مالية كافية والدمار الكبير للبنى التحتية في المعرض.

× هل هناك خطة لتطوير معرض بغداد الدولي لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم؟

– هناك دراسة لتطوير معرض بغداد الدولي وإضافة منشآت ونشاطات أخرى وهناك مساحات كبيرة فيه من الممكن الاستفادة منها كتصميم مراكز تسوق (مولات) وفنادق وبناء قاعات بمواصفات عالمية حديثة ومصارف ومراكز تجارية ومواقف سيارات وقاعة مؤتمرات ضمن مخطط وتصميم معين، ولقد أبدت عدد من الشركات الاجنبية رغبتها في تنفيذ هذا المخطط على ارض الواقع، وعند الانتهاء من التصميم الفني الذي يعتمد من تطوير المنشآت القائمة واضافة ماذكرناه سابقا ليكون بناءاً موحداً في النهاية مع تأهيل الطرق الداخلية في المعرض وغيرها بما يليق بسمعة بمعرض بغداد وتجربته الطويلة ومسيرته الحافلة ومنافسة المعارض التجارية العالمية كونه يمثل معلما حضاريا واقتصاديا من معالم بغداد ونحن بصدد انجاز التصميم لتحديث وتطوير المعرض وإننا بحاجة لدعم الدولة المالي لإنجازه بالكامل، ونحن أمام طريقين اما الاستثمار او اللجوء الى القروض المالية والاخير هو الافضل براينا لأن الحصول على قرض مالي يسدد لاحقا بعد إنجاز المشروع اما الاستثمار والارتباط مع المستثمرين لايخدم مسيرتنا في التوسع في مشاريعنا.

× ما هي استعداداتكم للدورة 38؟

– لقد استفدنا من التجارب الماضية والدورات السابقة للتحضير الجيد والمبكر للدورة ٣٨ والذي سيسهم في انجاحها، وخلاف ذلك إن التحضير المتأخر سيكون ذو نتائج سلبية يحمل ثغرات أثناء إقامة الدورة، مما يستدعي البدء باستعدادات مبكرة وفعلا بدأنا بتشكيل غرفة عمليات لبحث تفاصيل اقامة الدورة وخرجنا بمحصلة منها لوضع شروط جديدة للمشاركة في المعرض ضمن مقدمات اساسية للمخاطبات، وحاليا نعد العدة لشعار الدورة ٣٨ فيما كان الشعار للدورة السابقة فرصة العالم للتجارة والاستثمار، وسنقوم بمخاطبة الدول ضمن سياقات من خلال قنوات معينة منها السفارة ودائرة العلاقات الخارجية الاقتصادية التابعة لوزارة التجارة ومخاطبة الملحقيات التجارية للدول الأخرى، وكذلك دائرة تطوير القطاع الخاص المعنية بمخاطبة القطاع الخاص في العراق والمنظمات الاقتصادية المهنية واتحادات الغرف التجارية واتحادات الصناعات واتحادات رجال الاعمال وغيرها، وكذلك صلاتنا المباشرة مع المنظمين المشاركين السابقين والوزارات ومجالس المحافظات، ولدينا خطة لتفعيل هذا الموضوع لضمان اوسع مشاركة في الدورة المقبلة للمعرض ونتأمل مشاركة اكثر من ٥٠ دولة مشاركة، وهناك جهد لتأهيل الجانب الخدمي من تأهيل الشوارع والحدائق خاصة مع اكتمال المناقصات المتعلقة بهذا الموضوع.

– ويعد الإعلام هو الرديف المكمل لعمل المعرض، إذ لا يوجد نجاح من دون وجود الإعلام فيه، وهناك تصورا واضحا في التسويق الاعلامي لنشاطات المعرض الذي يعد من أساسيات عمله ونجاحه، وهو ما حفزنا نحو وضع خطة لتطوير كادر الاعلام في الشركة ورفده باعلاميين يختارون للعمل على أساس رصانتهم وكفاءتهم الاعلامية وتعزيز ذلك بدورات تدريبية ومشاركات خارجية.

× ما هي آلية منح إجازات الاستيرادات الجديدة ومنظومة عملها؟

– تعد وزارة التجارة الجهة الاولى المخططة للعملية الاقتصادية، إلا أن توجيه جميع جهودها خلال المدة الماضية نحو البطاقة التموينية وتأمينها وتوزيعها للمواطنين في عموم المحافظات، مما أسهم في غياب دور الوزارة الحقيقي في العملية الاقتصادية، خاصة في مجال تنظيم عملية الاستيراد والتصدير لمنع دخول السلع والبضائع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات وحماية المستهلك العراقي.

ولذلك يتحدد من خلال منح اجازة الاستيراد لتحديد المنشأ والكمية والنوعية والمواصفات التفصيلية التي بموجبها تحدد المادة او السلعة الداخلة الى البلاد، إضافة الى دور الجهات الصحية والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ووزارة الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها، وكانت وزارة التجارة تمنح لكل اجازة استيراد عشرة مواد فقط من ٢٠٠٦ الى ٢٠١١، اما الآن ومنذ ٢٠١١/١/١ اصبحت على وفق الآلية الجديدة جميع المواد خاضعة لبنود الاجازة أي لا تدخل أي مادة مستوردة الى العراق الا بإجازة استيراد تسبقها استحصال المستورد على هوية الاستيراد التي تتطلب موافقة مبدئية او توصيف معين تضعها اتحادات الغرف التجارية او اتحادات الصناعات او التنمية الصناعية التي بموجبها يمنحون هويات الاستيراد واجازات الاستيراد ومن ثم معرفة حجم الاستيرادات ونوعها من خلال الاحصائيات التي تؤشر على انسيابية دخول المواد المستوردة للبلاد.

ولقد شاهدنا أن العمل اليدوي القديم لايستجيب لدعوات او طلبات الاستيرادات المقدمة لدينا، ومن هنا قمنا بإيجاد منظومة او شبكة الكترونية لاصدار اجازات وهويات الاستيراد والتصدير، أي الاعتماد على قاعدة بيانات مركزية متكاملة مع برنامج الكتروني لاصدار هويات واجازات المستوردين وتحديد الرسوم ونظام المنسق الكترونيا مع نظام ارشفة وتقارير الكترونية، وللمنظومة فوائد كثيرة منها الاسراع في انجاز العمل والطلبات السابقة وبكفاءة جيدة وتقليل الكلف والجهد والوقت ومنع احتكاك المواطن بالموظف للحد من حالات الفساد الاداري والمالي واختصار مدة المراجعة والقضاء على الروتين الاداري والعمل بنظام الشباك الواحد لمراجعة المواطن او المراجع لمكان واحد بعد الحصول على جميع النتائج من الجهات القطاعية الاخرى او الوزارات والمؤسسات المختلفة، وبإمكان التاجر المراجع للدائرة العودة في ذات اليوم للاطلاع والاستفسار عن سير معاملته وما وصلت اليه في نهاية الدوام الرسمي او من خلال الاطلاع على موقع الدائرة على شبكة الانترنت، كما نطمح الى جعل صيغة الدفع للرسوم الكترونيا فضلا عن تطبيق القوانين المطلوبة الكترونيا مثل الموافقات الخاصة والسلع المطلوبة والقائمة السوداء.

أما بخصوص ما يتم استحصاله من مبالغ مالية ضمن الآلية الجديدة ما هو الا أجور خدمة فقط اما الرسوم فهي بحاجة الى تشريع قانون، وهذه الأجور تفرض لقاء خدمة تقدم بقيمة ٢٥٠ الف دينار عن كل سيارة وهي سياقات نتداولها بين الحين والحين من اجل الخروج بالآلية الافضل في العمل، والاجازة محددة بأربع سيارات بالنسبة للتجار من مستوردي السيارات أما المواطن العادي الذي في نيته استيراد سيارة فيعفى من اجازة الاستيراد، وهناك فوائد من المهم ذكرها للآلية الجديدة منها رفع قيمة السلع والبضائع المستوردة عند فرض رسوم استيرادية عليها مما يؤدي الى ارتفاع قيمتها وكلفها في السوق المحلية وامكانية منافسة السلع المحلية الصنع لها مما يؤدي الى دعم المنتجات الوطنية وديمومة القطاعين الزراعي والصناعي وضمان تنشيط القطاع الخاص ونهوضه بالمستوى المطلوب، الى جانب عدم فرض القيود على نشاطاته وذلك لكوننا نتجه باتجاه اقتصاد السوق الحرة.

*** ما هي أهم نشاطات.. وما هم الشركة؟**

– تأسست الشركة في سنة ١٩٥٩ باسم (مصلحة المعارض العراقية) وبعد ذلك اصبحت تسمى بـ(الشركة العامة للمعارض العراقية) وفي سنة ١٩٨٨ اندمجت مع الشركة العامة للاستيراد والتصدير لتصبح الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية وهي تمارس نشاطين الاول نشاط وخدمات المعارض التجارية الخارجية، ولا يمكن لاي جهة بتنظيم معرض تجاري إلا بعد استحصال موافقة الشركة والتنسيق معها في هذا الصدد وهو يشمل جميع المحافظات بما فيها اقليم كردستان، بالرغم من وجود بعض الخروقات في الفترة الماضية من تنظيم بعض الجهات لمعارض تجارية في مدن الاقليم الثلاثة، الا أن هناك استجابة واضحة حاليا من قبل مدن الاقليم مؤخرا وهناك حوارات مستمرة بهذا الصدد لايجاد حلول نهائية لهذا الموضوع، ومما تجدر الاشارة اليه أن الدورة السنوية لمعرض بغداد الدولي مسجلة في الاتحاد الدولي للمعارض (UFI) والذي مقره في العاصمة الفرنسية باريس وللعراق عضوية فيه منذ عقد السبعينات من القرن الماضي حيث يملك مقعدين وهو يعد رائداً في العمل المعرضي التجاري وهو كذلك عضو في الاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات ومقره في القاهرة.

كما أن للشركة نشاطات أخرى كإقامة المعارض المتخصصة طوال العام ضمن خطة تنفذها مطلع كل عام وهناك اكثر من معرض تنظمه الشركة، اضافة الى المشاركات في المعارض الخارجية، لاهميتها باعتبارها مقدمة لاعمال اعادة الاعمار في البلاد وجذب الشركات للعمل والاستثمار في العراق، خاصة الرصينة منها التي تمتلك خبرات عالمية في مجالات عملها ومشاركتها في المعارض التجارية لتكون فرصة حقيقية واللقاء المباشر والميداني مع القطاع الخاص والشركات المحلية، والاطلاع على واقع السوق العراقية وبحث الفرص الممكنة للاستثمار فيه، وهي كذلك فرصة لشركاتنا المحلية ومجالس المحافظات للبحث عن الشركات المؤهلة لتنفيذ مشاريعها والاطلاع على احدث التقنيات الحديثة، وشركة المعارض لديها تنوعا في المعارض التي تقيمها فدورة معرض بغداد الدولي دورة شاملة وهناك دورات معرضية متخصصة في قطاعات البناء والانشاءات والنفط والزراعة والصناعة والبنى التحتية ومعارض الكتب وغيرها، كما اننا منفتحين على اقامة اي معرض يقدم خدمات للبلاد الذي هو بحاجة الى اعادة اعمار بناه التحتية في جميع المجالات، ولقد طلبت اكثر من دولة طلبا تروم فيه الترويج عن صناعاتها وبضائعها من خلال اقامة معارض لها على ارض معرض بغداد الدولي كالمعرض الصيني والإيراني، وهناك رغبة في اقامة معرض للصناعات الكرواتية تشارك فيها كبريات الشركات خاصة المصنعة للصناعات الثقيلة وغيرها في نيسان المقبل مع جلب نماذج حية لمنتجاتها من دون الاعتماد على (البروشورات) وما شابه ذلك، وكذلك للفرنسيين رغبة في المشاركة بصورة أكبر في الدورة المقبلة وكذا الحال مع الألمان والأتراك الذين يشاركون مشاركة متميزة في الدورات الأخيرة للمعرض.

وفي خططنا المستقبلية إقامة المعارض او تخصيص اراض لمعارض في كل محافظة او في المحافظات القريبة من بعضها لتقديم خدماتها في تلك المحافظات ومساعدتها في إقامة المعارض كإقامة معارض للنفط في البصرة او كركوك بدلا من بغداد او إقامة معارض للسياحة الدينية في النجف وكربلاء وهكذا، لتكون تلك المعارض معلما حضاريا وتجاريا وملتقى اقتصادي يهدف الى تنشيط الواقع الاقتصادي والتجاري في تلك المحافظات.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

□ تنظيم العمل التجاري والاستيراد والتصدير من أهم مهام ونشاطات الشركة..

□ من خططنا المستقبلية إقامة معرض في كل محافظة أو في عدد من المحافظات القريبة من بعضها..

□ شهر نيسان المقبل سيشهد إقامة أول معرض للصناعات الكرواتية في بغداد..

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

لقد صدر قانون رقم (43) لسنة 1947 والذي تأسس بموجبه المصرف الوطني العراقي برأسمال قدره خمسة ملايين دينار، وبذلك لا يكون العراق اول بلد عربي أسس مصرفا وطنيا لإصدار النقد ومراقبة الامور النقدية فحسب بل يعتبر تأسيسه نقطة انطلاق في تطوير النظام النقدي العراقي من نظام اتكالي الى نظام نقدي مستقل.. ونصت المادة العاشرة عن علاقة المحافظ بمجلس الإدارة من جهة، ومدى استقلال المجلس في الامور التي لها مساس بسياسة الدولة المالية من جهة أخرى.

بتأريخ 6/6/1956 صادق مجلس الأمة العراقي على تبديل عنوان لائحة قانون المصرف الوطني العراقي الى لائحة قانون البنك المركزي العراقي ونشر بالجريدة الرسمية باسم قانون البنك المركزي العراقي رقم (72) لسنة 1956 بتأريخ 1/7/1956.

استقلالية البنك المركزي العراقي

الضرورة والأهداف

زهير علي اكبر
مدير عام البنك المركزي العراقي فرع البصرة

2-2

علاقة البنك المركزي مع الحكومة:

نصت المادة (٢٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (التشاور مع الحكومة)

١-يعقد المحافظ والممثلون الآخرون للبنك المركزي اجتماعات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين لتبادل المعلومات والآراء كل في نطاق مسؤولياته حول مدى إمكانية تنسيق السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وحول المسائل الأخرى ذات الاهتمام والمسؤولية المشتركة.

٢- يجوز للمحافظ ونائبيه حضور اجتماعات مع الحكومة بناء على دعوة من مسؤول حكومي ويجوز لهم في هذه الاجتماعات تقديم المشورة والمعلومات نيابة عن البنك المركزي وضمن نطاق اختصاصه.

× المادة (٢٥) التصرف نيابة عن الحكومة

١- يجوز للحكومة تكليف البنك المركزي بمايلي:

أ- حفظ حسابات الحكومة.

ب- القيام كوكيل مالي بعمليات اقتراض محلية وخارجية نيابة عن الحكومة وادارة هذه العمليات.

ت- المشاركة مع ممثلين آخرين للحكومة أو تمثيل الحكومة بإذن منها في المفاوضات مع البلدان الأجنبية ومع المؤسسات الدولية حول القضايا النقدية والمالية.

ث- إجراء عمليات مالية بأسعار السوق فيما يتعلق بالودائع أو عمليات النقد الأجنبي أو غير ذلك من العمليات القائمة على الدفع أو المقاصة أو الاتفاقات الاقتصادية الناشئة عن ترتيبات مالية دولية تعقدها الحكومة مع أطراف أجنبية شريطة أن (١) تتحمل الحكومة جميع الألتزامات والمسؤوليات المالية التي ينشئها البنك المركزي في هذا السياق و(٢) يمتنع البنك المركزي عن أجراء أي عمليات مالية تنطوي على تحمل إلتزامات أو مسؤوليات مالية (مباشرة أو غير مباشرة) نيابة عن الحكومة.

ج- القيام الى الحد الذي تقرره الحكومة بالمهام الناشئة عن عضوية الدولة في المؤسسات الدولية المالية والنقدية.

٢- يحصل البنك المركزي على تعويض من الحكومة على أساس إسترداد التكلفة نظير قيامه بالوظائف المنصوص عليها في هذه المادة.

× المادة (٢٦) حظر إقراض الحكومة

١- يحظر على البنك المركزي منح أي إئتمان مباشر أو غير مباشر للحكومة أو غيرها من الهيئات العامة أو المملوكة للدولة إلا في حدود تقديم مساعدات لدعم السيولة بموجب المادة (٣٠) الى المصارف التجارية الحكومية التي تخضع لرقابة البنك المركزي شريطة أن تمنح هذه المساعدات بنفس الشروط التي تمنح بها للمصارف التجارية المملوكة للقطاع الخاص.

٢- يجوز للبنك المركزي شراء اوراق مالية حكومية شريطة أن تقتصر هذه المشتريات على السوق الثانوية وارتباطها بعمليات السوق.

٣- لا يجوز تفسير أي نص في المادة (٢٦) على أنه يحظر استخدام الاوراق المالية الحكومية في أي جانب من جوانب عمليات السوق المفتوحة أو كضمان لتسهيلات دائمة.

الرأي الاقتصادي بإقراض الحكومة:

يُجمع الاقتصاديون على أن اقتراض الدولة من البنك المركزي هو من أهم مصادر التضخم لأن ذلك يعني تمويل دين الدولة عن طريق خلق النقد أو التنقيد.. وأزاء تحذيرات الاقتصاديين من الأخطار الجسيمة التي يرتبها هذا النوع من التمويل على قيمة النقد.. فقد وضعت التشريعات في كل بلدان العالم تقريباً ضوابط مشددة تقيد بدرجات مختلفة إمكانية استدانة القطاع العام من مؤسسة الإصدار (البنك المركزي).

وقد أجمعت النظريات الاقتصادية على أن إقراض البنك المركزي للدولة مصدر رئيسي للتضخم وسبب بالتالي لضعف قيمة النقد وارتفاع الأسعار.

ان سلامة النقد واستقرار الأسعار يفرضان على المشرّع عدم الاكتفاء بتأكيد مسؤولية البنك المركزي عن السياسة النقدية واستقلاليته في تحديد اهدافها بل يلزمانه إضافة الى ذلك وضع الضوابط التي تجبر الحكومة على انتهاج سلوك مالي صحيح.. وعند حصول عجز في الموازنة العامة ينبغي إلزام الحكومة باتخاذ القرارات الصعبة بصرف النظر عن مصالحها السياسية وذلك بتضمين القانون سقوفا محددة لعجز الموازنة والدين العام.

فالمعالجة السليمة لعجز الموازنة هي في زيادة الايرادات الضريبية وتخفيض الانفاق العام وليست في اللجوء الى الخيار السهل وهو طريق الاستدانة أو إجبار البنك المركزي على (طبع العملة) لتلبية احتياجات القطاع العام فهذا الخيار يؤجل المشكلة الى حين ولكنه لا يحول دون انفجار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل اكثر ضراوة في المستقبل القريب أو البعيد.

(إن حقيقة السوق تنتهي دائماً بالانفجار) على حد تعبير ريمون بار الاقتصادي البارز ورئيس الحكومة الفرنسية الأسبق.

التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي:

نصت المادة (١١) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤:

تشكيل المجلس – يتألف المجلس من:

أ- المحافظ بصفته رئيس المجلس

ب- نائبي المحافظ

ت- ثلاثة من كبار المديرين في البنك المركزي، بمن فيهم مديرو الفروع على أساس التناوب.

ث- ثلاثة أفراد آخرين يتمتعون بخبرة ملائمة في الشؤون النقدية والمصرفية والقانونية ممن لم يسبق لهم العمل في البنك المركزي خلال السنة السابقة على تاريخ ترشيحهم للمجلس.

وكذلك الحال في قانون الاحتياطي الفيدرالي الامريكي لا تتمثل السلطة التنفيذية في أي هيئة من هيئاته المركزية أو الاقليمية حيث كان في السابق يشارك في المجلس وزير الخزانة ومراقب العملة إلا أن القانون الغاهما سنة ١٩٣٥ وأستبدلهما بعضوين آخرين يعينان كباقي اعضاء المجلس من قبل رئيس الولايات المتحدة الامريكية.

والبند سبعثل الالماني هو نموذجي في استقلاليته، فإن اعضاء الحكومة الفيدرالية يستطيعون حضور جلسات مجلس المصرف وتقديم الاقتراحات دون أن يكون لهم حق التصويت.

وفي فرنسا فلرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية أن يشاركا في اجتماعات مجلس السياسة النقدية ولكن دون حق التصويت.

وفي البنك المركزي البريطاني فإن مجلس الإدارة لا يضم أي ممثل للحكومة بين اعضائه بينما الدول العربية نلاحظ البنك المركزي المصري يضم المجلس ممثلاً لكل من وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة التخطيط وبذلك فإن ممثلي الحكومة يحتلون ثلاثة مقاعد في مجلس الإدارة المكون من خمسة عشر عضواً بينهم المحافظ.

ويضم المجلس في مصرف لبنان المركزي مدير عام المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة وقد نصت المادة (٢٨) من قانون النقد والتسليف اللبناني (ألّا يتصرفا في المجلس كمندوبين عن الحكومة وهما لا يمارسان لدى المصرف سوى المهام المتعلقة بصفتهما عضوين في المجلس المركزي).

يفهم من النص حظر عليهما صراحة التصرف في المجلس المركزي كممثلين للحكومة.

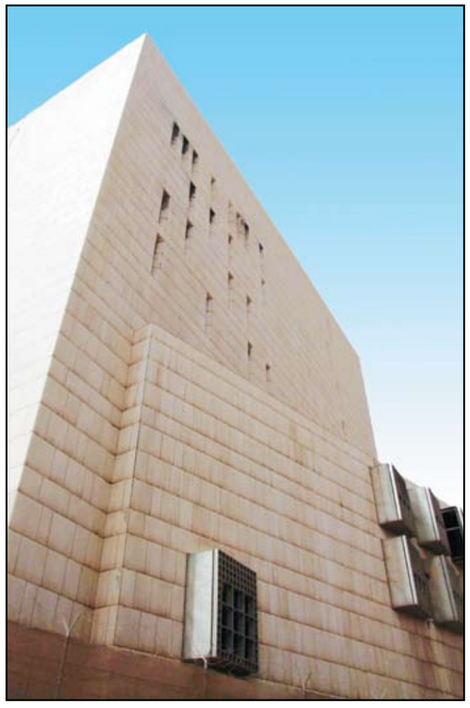

حصانة البنك المركزي:

حتى يتمكن البنك المركزي المستقل من رسم سياسته واتخاذ قراراته بشكل آمن عن تأثير الحكومة وضغوطها اعتمد المشرع على تحصينه بالمادة (٢٣) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

١- لا يكون أي عضو في المجلس أو أي موظف في البنك المركزي أو أي وكيل للبنك المركزي مسؤولاً بصفته الشخصية عن أي تعويضات تترتب على أي تقصير في القيام فعلاً أو زعما بوظائفه الرسمية في حدود عمله أو مشاركته بمقتضى هذا القانون.

٢- يقوم البنك المركزي بتعويض عضو المجلس أو الموظف في البنك المركزي أو وكيل البنك المركزي عن أي تكاليف قانونية تنشأ عن دفاعه عن نفسه في أي دعوى قضائية يرفعها ضده أي شخص في ما يتعلق بالقيام فعلاً أو زعما بوظائفه الرسمية في حدود عمله أو مشاركته بمقتضى هذا القانون شريطة ألّا ينطبق هذا التعويض على أي شخص أدين في جريمة ناشئة عن الانشطة التي تغطيها هذه الدعوى القضائية.

وعند مقارنة الحصانة مع البنوك المركزية الأخرى نلاحظ إن نظام الاحتياطي الفيدرالي الامريكي مستقل تماماً عن السلطة التنفيذية إلا أنه يلتزم بالتوجيهات العامة التي يحددها الكونغرس بخصوص أهداف السياسة النقدية. ومصرف فرنسا المركزي هو نموذج جدير بالدرس بسبب انتقاله سنة ١٩٩٣ استجابة لمتطلبات معاهدة ماستريشت من التبعية الكاملة للحكومة الى استقلالية مماثلة لاستقلالية البند سبنك (المانيا الاتحادية). أما المصرف الهولندي فهو يشكل حالة فريدة في العالم إذ أن القانون اخضعه كلياً للحكومة ولكنه عملياً يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقلالية.

وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية حيث أن مصرف لبنان المركزي هو من الناحية القانونية اكثر المصارف المركز العربية استقلالاً عن الدولة.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

الدين العام:

يتكون الدين العام الداخلي من نوعين أساسيين هما حوالات الخزينة وسندات الحكومة العراقية وهنالك سندات دوائر الدولة ومنشآت القطاع العام.

حوالات الخزينة: ان هذه الحوالات تتصف بأنها حوالات قصيرة الأجل بهدف تغطية العجز المؤقت في خزينة الدولة وكان أول إصدار لهذه الحوالات عام ١٩٤٧ فقط نصف مليون دينار بموجب قانون الميزانية الاعتيادية وأن هذه الحوالات في الوقت الحاضر محدود بيعها فقط للجهاز المصرفي في ما يخص الغطاء القانوني للودائع المصرفية.

السندات الحكومية:

إن هذه السندات تكون طويلة الاجل والبنك المركزي العراقي هو المسؤول عن بيعها وفروعه الى المستثمرين أو تخويل المصارف التجارية المنتشرة بالعراق ببيعها وعند الاستحقاق تسدد القيمة والفائدة من قبل البنك وأول إصدار للسندات عام ١٩٤٥ لتمويل النشاط الاقتصادي بالعراق.

سندات دوائر الدولة ومنشآت القطاع العام:

لوحظ عدم اهتمام المنشآت والدوائر العامة بإصدار السندات، وأول وجبة من هذه السندات عام ١٩٥٥ لصالح مصافي النفط الحكومية.

وأن هذه السندات منذ عام ١٩٨٠ كان الغرض من إصدارها لدعم (المجهود الحربي) الذي أخذ الأخضر واليابس وشل التنمية وتزايد الدين العام.

وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تمت إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لصالح البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد تسعينات القرن الماضي بشكل خاص بسبب ظاهرة التمويل التضخمي حيث بلغ مجموع الدين المذكور في ٢٠٠٥/١٢/٣١ وهو تاريخ جدولته مبلغاً قدره (٥/٤) ترليون دينار عراقي.. ويسدد الدين بموجب اتفاقية إعادة الجدولة مع وزارة المالية بأقساط ربع سنوية على مدى (٧/٥) سنة ابتداءً من ٢٠٠٦/٣/٣١ يعني لغاية ٢٠١٣/٩/٣١ وأن مبلغ القسط الواحد بحدود (١٨٠) مليار دينار عراقي وذلك من خلال اصدار حوالة خزينة به. كما يخضع الدين الى فائدة سنوية قدرها (٥٪). إلا إنه خلال عام ٢٠٠٩ توقفت وزارة المالية عن السداد لظروف البلد وستتم اعادة الجدولة لاحقا.

كانت الفترة من 2003/10/15 لغاية 2004/1/15 فترة استبدال العملة العراقية من الطبعة المحلية الى الطبعة الدولية وتم توحيد العراق بعد أن كان إقليم كردستان يستخدم الطبعة الدولية قبل 1990 والمنطقة الوسطى والجنوبية تستخدم عملة الطبعة المحلية التي طبعت بعد 1990 إبان الحصار الاقتصادي على العراق.

يمارس مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي هذه الوظيفة في بيع وشراء العملة الأجنبية لتحقيق الغرض، وكوسيلة تدخل مناسبة لاستقرار سعر الصرف والسيطرة على التوقعات التضخمية وهو واحد من أهم الانجازات التي حققها البنك المركزي العراقي.

إنجازات استقلالية البنك المركزي العراقي بعد 2003/4/9:

تواجه السياسة الاقتصادية بصورة عامة والنقدية بصورة خاصة تحديات عديدة في بناء الاقتصاد العراقي الحديث. واستناداً الى قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الفقرة (٢) من المادة (٢) منه يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية ولا يتلقى أي تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك الجهات الحكومية إلا في ما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك.

واستناداً الى المادة (٢٦) من القانون اعلاه حُظر على البنك المركزي إقراض الحكومة أو أي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق.

كانت الفترة من ٢٠٠٣/١٠/١٥ لغاية ٢٠٠٤/١/١٥ فترة استبدال العملة العراقية من الطبعة المحلية الى الطبعة الدولية وتم توحيد العراق بعد أن كان إقليم كردستان يستخدم الطبعة الدولية قبل ١٩٩٠ والمنطقة الوسطى والجنوبية تستخدم عملة الطبعة المحلية التي طبعت بعد ١٩٩٠ إبان الحصار الاقتصادي على العراق.

ان تحرر سعر الفائدة سواء بالائتمان المصرفي أو ودائع التوفير وجعل آليات العرض والطلب هي التي تحدد السعر.

مشاركة المصارف الخاصة المحلية مع مصارف أجنبية مثل مشاركة مصرف الائتمان العراقي مع بنك الكويت الوطني وهو ضمن قائمة أكبر مئة بنك في العالم وكذلك مشاركة مصرف دار السلام مع مصرف (HSBC) البريطاني والجميع يعرف حجم هذين المصرفين وغيرها من المشاركات وهذا هو التوجه نحو اقتصاد السوق.

إصدار قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ما هو إلّا نقلة في العمل المصرفي والصيرفة التجارية سواء بالرقابة أو اللوائح التنظيمية.

إصدار قانون غسل الاموال (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ بعد أن تم إلغاء المديرية العامة للتحويل الخارجي واستحدث مكتب مكافحة غسل الاموال عوضا عنها.

نصت المادة (٢٧) من قانون البنك على ادارة الاحتياطيات الاجنبية الرسمية واستثمار هذه الاحتياطيات بمختلف الموجودات من ذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وتغطية المدفوعات الدولية الناجمة عن معاملات الاستيراد والمعاملات الأخرى للقطاع الخاص.

ويمارس مزاد العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي هذه الوظيفة في بيع وشراء العملة الأجنبية لتحقيق الغرض، وكوسيلة تدخل مناسبة لاستقرار سعر الصرف والسيطرة على التوقعات التضخمية وهو واحد من أهم الانجازات التي حققها البنك المركزي العراقي.

وأن إدخال الصناعة المصرفية الحديثة الى العراق ومنها نظام المدفوعات ما هو إلا قفزة نوعية بالعمل المصرفي نظام (RTGS) ونظام المقاصة (ACH)

إن تعريف الصيرفة هي قبول الودائع ومنح الائتمان.. ومن خلال هذا التعريف فإن المصارف العراقية الخاصة والعامة ملزمة بإظهار حجم الودائع والتصنيف الائتماني التي يظهر المخاطر الائتمانية.

وعمليات الاستثمار الليلي ما هي إلا طريقة للسيطرة على السيولة النقدية، وإن البنك المركزي العراقي له القدرة العالية باستخدام أدواته بفرض حالة الاستقرار سواء على المستوى العام للأسعار أو من خلال التحكم بالكتلة النقدية أو التأثير بأسعار الصرف عبر مزاد العملة الأجنبية تعد عالية وفق المقاييس النسبية لدور السياسة النقدية.

صرف الدينار العراقي واستقرار الاقتصاد العراقي طوال الفترة السابقة.

ومن خلال حضوري مؤتمر إعمار العراق الذي عقد بدولة الكويت بتأريخ ٢٠٠٤/١/١٨ كان لنا تصريح تناقلته الصحف الكويتية في حينها بأن الدينار العراقي سوف يعيد عافيته.

وتجدر الاشارة الى انه اول من فكر باستقلالية البنك المركزي العراقي هو المرحوم رئيس وزراء العراق السابق الاستاذ توفيق السويدي عام ١٩٢٩ عندما كان رئيس لجنة المفاوضات مع الجانب البريطاني في تأسيس مصرف وطني في حينه طالبهم بأن يكون البنك ذا استقلالية كاملة ولا علاقة للحكومة به ولكن واجه الرفض والخلاف معهم فكانت له مقولة (البنك هو الجهة الدائنة أمام الحكومة فعندما تضع الدائن تحت ولاية المدين يسقط الدين) وعندها قدم استقالته عن الحكومة في حينه.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

التنمية والإصلاح الاقتصادي

محمد صادق جواد

لقد تم تعريف التنمية المستدامة من قبل اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية للأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها بالقول بأنها تتلخص في الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء وحماية رفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي وفي الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئية عند وضع القرار.

ومن الأهمية بمكان ان ندرك ان العراق اليوم بأمس الحاجة للتقدم في مجال التنمية المستدامة ووضع الخطط الستراتيجية التي تعد سبيلا لحفظ موارد الدولة واستغلالها بصورة صحيحة والعمل على توفير بيئة اقتصادية جيدة للأجيال القادمة على مدى السنوات المقبلة.

ولا بد ان يدرك الجميع ان الدول تعتمد على الخطط الستراتيجية لتنظيم إدارة الملف الاقتصادي وتسخير الثروات في الاتجاه الصحيح لها بعيدا عن العشوائية للحفاظ على هذه الموارد من التخريب والفساد الذي يستنفذها ويجعل مستقبل الأجيال القادمة في خطر.

ومن أهم المخاطر التي يواجهها العراق في طريقه لإصلاح الملف الاقتصادي ومعالجة المعوقات التي تواجهه هو غياب التخطيط بعيد المدى في ظل المشاكل التي تواجه البلاد وأهمها قلة المياه وتلوث البيئة والتصحر وهجرة رؤوس الأموال وتدهور القطاع الصناعي والزراعي إضافة الى الفساد الإداري والمالي والفوضى التي تصاحب عمل المؤسسات الحكومية ومشاكل عديدة تحتاج لتسليط الضوء عليها من قبل المختصين ومن قبل الإعلام الوطني الذي لا بد له من دور مهم في وضع الإصبع على الجرح من اجل معالجته والنهوض بالواقع الاقتصادي لهذا البلد الذي يعيش أزمة عميقة وشاملة تمتد جذورها إلى السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجها النظام السابق والتي زادت سوءا بعد سقوطه نظرا للفوضى التي صاحبت عملية إسقاطه وظهرت تجلياتها اليوم وأصبحت بحاجة إلى معالجات حقيقية.

من اجل كل هذا لا بد من العمل الجاد تجاه تفعيل الكثير من الإجراءات ووضع الخطط لتنمية مستدامة تحتاج الى تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية في العراق وضرورة تدعيم القطاعات الصناعية والزراعية وجميع القطاعات الإنتاجية التي تعاني من الإهمال والابتعاد عن مسيرة الإنتاج منذ سنوات طويلة

مشكلة القطاع الزراعي تتمثل بضرورة معالجة الكثير من المشكلات أهمها قلة المياه والتصحر وقلة الخبرات وغياب المكننة الحديثة

ساعدت على خلق تراكمات عقدت المشهد الاقتصادي.

ويمكننا القول ان مفهوم التنمية يتسع للكثير من مجالات الحياة فهي ترتبط بالخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق بحياة الإنسان لذا على الحكومة ان تبدأ بمعالجة المعوقات التي تقف أمام التنمية لأنها بالتالي تقف أمام تقديم الخدمات للمواطن وهكذا علينا البدء من تخصيص الأموال اللازمة لهذه الجوانب وتشريع القوانين المناسبة وتوفير الكوادر المختصة.

حيث لا يخفى على احد ان القطاع الصناعي يعاني من أزمة كبيرة يجعله متهالكا حيث تمتلك الدولة مؤسسات ومصانع تضم فيها حوالي ٤٥٠ ألف عامل وموظف يتواجدون في شركات معطلة عن العمل لا تمارس نشاط إنتاجي حقيقي ودون ان تدخل سوق الإنتاج والمنافسة ودون ان تقدم ما يساهم في تامين رواتب منتسبيها ما يحّمل الدولة عبئا كبيرا في دفع مرتباتهم ليس دعما للشركة وتحسين إنتاجها فقط بل لكي تبقى واقفة على قدميها.والحل هنا لا بد ان يكون عبر خصخصة هذه الشركات وعرضها للاستثمار مع مراعاة توفير حلول لمسألة البطالة المقنعة التي تتواجد في هذه الشركات والحيلولة دون تسريح العاملين فيها ودراسة حالتهم والخروج بحلول منطقية لا تؤثر على حالتهم المعيشية.

اما مشكلة القطاع الزراعي فتتمثل بضرورة معالجة الكثير من المشكلات أهمها قلة المياه والتصحر وقلة الخبرات وغياب المكننة الحديثة وكل هذا يتطلب دعما حكوميا في ظل الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق والتي يمكن ان تمنحنا الاكتفاء الذاتي اذا ما وضعنا الخطط الصحيحة لمساعدة الفلاح وإصلاح الارض والاستفادة القصوى من كميات المياه المتاحة.ولابد من الإشارة هنا الى ان المبادرة الزراعية تقوم بهذه المحاولات التي تحتاج الى تفعيل الكثير من الجوانب لتكتسب التكامل والنضوج.

ومشاكل عديدة يجب ان تدخل ضمن الإصلاحات الاقتصادية في خطط التنمية العراقية وهي توفير بيئة استثمارية مناسبة لحضور رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وإصدار التشريعات الضرورية لذلك لكي نضمن معالجة الاستثمار للكثير من الملفات العالقة ومنها ملف الكهرباء الذي يعاني منه العراق منذ عقود إضافة الى تطوير القطاع السياحي والسياحة الدينية ومعالجة مشكلة السكن المعقدة التي تتنامى مع مرور الزمن وإحصائيات تنذر بالحاجة الى اكثر من مليونين وحدة سكنية وهذه الأرقام الهائلة تجعلنا امام قناعة بأن الحاجة كبيرة لتفعيل قانون الاستثمار وإصدار القوانين المناسبة له وبما يساهم برفع المعوقات وتكريس الثقة عند المستثمرين الذين يتوجسون من القدوم الى العراق بغياب رؤية واضحة للتشريعات والقوانين والإدارة المتوازنة بين الحكومة المركزية ومجالس المحافظات.

خلاصة القول إننا بحاجة لوضع الخطط التنموية المناسبة للاقتصاد العراقي الذي يحتاج الكثير من الإصلاحات من اجل ان نتجنب الهدر العشوائي للمال العام ومن اجل ضمان مستقبل زاهر لأبنائنا.

الأبعاد الاقتصادية للتغييرات السياسية في الشرق الأوسط

علي نافع حمودي

ما يحدث في الشرق الأوسط الآن من تغييرات سياسية كبيرة بالتأكيد ستكون لها أبعادها الاقتصادية الكبير، خاصة وإن العولمة أصبحت أمرا واقعا ومفروضا في جميع المناحي وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي الذي بات هو المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية.

وكان يظن البعض بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الإدارة الأمريكية بوقت مبكر من الألفية الثالثة، كان يظن البعض بأنه سيعيد رسم الخارطة السياسية في الشرق الأوسط على أساس بقاء هذا النظام الحاكم أو إزالته بطريقة أو بأخرى، ولم يدرك هؤلاء بأن الشرق الأوسط الكبير يعني إيجاد آليات اقتصادية جديدة من شأنها أن تخلق توازنا بين دول المنطقة وإيجاد قواسم مشتركة جديدة في مقدمتها نشر الديمقراطية، والتي سيتم من خلالها إيجاد إصلاحات اقتصادية صحيحة في هذه البلدان ومحاولة خلق نظم سياسية – اقتصادية قادرة على التفاعل ليس مع متطلبات شعوبها فقط بل مع بعضها البعض وإنهاء حالة الجمود في هذه المنطقة التي ظلت تعيش عقود طويلة دون أن تحقق نموا حقيقيا. وهذا الجمود جعل من الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنظر لهذه المنطقة على إنها منطقة نزاعات لا منطقة استثمارات وجذب لرؤوس الأموال، ومن هنا نجد بأن لمشروع الشرق الأوسط الكبير أبعاده الاقتصادية الكبيرة والتي يمكن أن تتمثل بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة بين دول المنطقة وأمريكا، خاصة وإن الكثير من دول الشرق الأوسط تحتاج لتنمية كبيرة جدا من جهة ومن جهة ثانية تحتفظ كبيرة جدا والبعض غير قادر على استثمارها بالشكل الصحيح وبالتالي فإن إيجاد تكتلات اقتصادية جديدة في الشرق الأوسط من شأنها أن تساهم باستقرار المنطقة أولا ورفاهيتها ثانيا، والذي يتابع تركيا وسياستها الاقتصادية في المنطقة يمكنه أن يكتشف حجم الاستثمارات التركية في الكثير من بلدان الشرق الأوسط ومنها لبنان والعراق وسوريا وصولا للخليج العربي، وبالتالي فإن تركيا سعت مبكرا لإنشاء تكتلات شرق أوسطية جديدة على غرار ما موجود في جنوب شرق آسيا.

ويمكننا القول بأن بوادر هذا اتضحت من خلال الكثير من الاتفاقيات التجارية الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة، هذه الاتفاقيات التي تحدد طبيعة العلاقات السياسية – الاقتصادية بين أمريكا وهذه الدول بما يؤمن تحقيق مصالح الطرفين بشكل كاف، خاصة وان أمريكا بالتأكيد لأن تشرك بين الحين والآخر (إسرائيل) في جزء من هذه الاتفاقيات خاصة ما يتعلق بالتصنيع وضرورة وجود الجانب الإسرائيلي في الكثير من المشاريع كشرط رئيسي كما حصل في اتفاقية كويز مع مصر والأردن.

وبالتأكيد فإن الخطوات الاقتصادية تتطلب إصلاحات سياسية وآليات ديمقراطية حضارية تتماشى والعصر الحديث خاصة وإن عملية الإصلاح والنهوض الاقتصادي يتطلب وجود ديمقراطية وإدارة منتخبة من قبل الشعب وقادرة على أن ترسم رؤية صحيحة من جهة ومن جهة ثانية يتطلب وجود نظم حكم لا تمتلك عقدة التعامل مع الغرب وأمريكا بالذات من خلال الموروث الثقافي وتراكماته في السنوات الماضية.

لهذا فإن التغييرات التي حصلت في المنطقة والتي ستحصل في الأشهر القادمة كلها تصب في صياغة خارطة جديدة للشرق الأوسط تغلفها البرامج الاقتصادية التي من الممكن أن تجعل التكتلات الكبيرة في هذه المنطقة وشراكتها القوية مع أمريكا توازي في حجمها ودوافعها الإتحاد الأوربي خاصة وإن منطقة الشرق الأوسط تسيطر على نسبة عالية جدا من إنتاج النفط وتوفر اليد العاملة والموارد البشرية يضاف إلى هذا كله توفر السوق القادر على استيعاب تبادل تجاري واسع بين هذه الدول مع بعضها البعض ومع أمريكا.

وبالتالي فإن هذا سيؤمن دعم كبير لاقتصاد أمريكا من جهة ويحقق إنعاشا ونموا في اقتصاديات دول المنطقة وينهي حالة الجمود والركود فيها.

لذا نجد بأن النظم السياسية الجديدة في المنطقة ستجد نفسها تحت ضغط الشراكة الاقتصادية بحكم الظروف الصعبة التي تمر بها وتفشي البطالة، نسب الفقر العالية، البنى التحتية، وغيرها من العوامل التي ستساهم جميعا في إسراع هذه الدول لبلورة قناعات بحدها الأدنى والدخول في شراكة مستقبلية مع أمريكا ودول المنطقة ذاتها، وهذا ما يسعى له العراق عبر اتفاقيات اقتصادية مع دول المنطقة تأخذ الطابع التجاري أكثر مما هو طابع الشراكة والتنمية إلا إنها تمثل بداية لتكوين رؤية اقتصادية جديدة للشرق الأوسط.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

الأنشطة المصرفية المحظورة

محمد صالح الشماع

منعت المادة (٢٨– الأنشطة المحظورة) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ أي مصرف أن يمارس أو يشارك كوكيل أو شريك أو مالك مشترك في عدد من الأنشطة والمشاريع ذكرتها المادة. واستثنت هذه المادة من أحكامها الأنشطة المصرفية المرخص بها بموجب المادة (٢٧– الأنشطة المصرفية) التي سمحت للمصارف أن تشتري وتبيع لحسابها الأسهم والأوراق المالية الأخرى.

وبعد مرور خمس سنوات على تطبيق القانون أعلاه وممارسة المصارف لأنشطة بيع وشراء أسهم الشركات لحسابها وفق أحكام المادة (٢٧) منه وبنائها لمحافظ استثمارية، طلب البنك المركزي العراقي منها التخلص من ملكية أسهم الشركات المدرجة أنشطتها ضمن الأنشطة المحظورة في المادة (٢٨) من القانون. أي إنه يريد منع المصارف من تملك أسهم شركات مساهمة بإعتبار إن هذه الملكية، المباحة بموجب المادة (٢٧) من القانون، جعلت المصرف المالك مالكاً أو شريكاً أو ممارساً لعمل ونشاط الشركة حتى ولو كانت الملكية لسهم واحد من رأسمال الشركة، وهذا . إن صح . لعمري لا يقبله العقل أو المنطق، لأن مهنة بيع وشراء أسهم الشركات والمتاجرة والمضاربة بها في سوق المال وخارجه منفصلة عن مهنة تأسيس وتملك أعمال ومشاريع، وحتى الاشتراك في إدارتها فلن تكون مؤثرة إلا بتملك مايزيد على نصف رأسمال الشركة لتصبح شركة تابعة للمصرف، فقد يُؤسس ويدار المشروع ويُنجز ولا يتاجر المالكون بأسهمهم في رأسمال شركة المشروع، أما المصارف فتملكها للأسهم هو لغرض الإستثمار والمتاجرة بها وليس تملك المشروع.

لغرض المعلومات، وكدليل على الحاجة الماسة أو الشديدة لخبرات البنوك في العالم، نجد إن البنوك في العالم تسند الشركات كونها جهة توفر التمويل الخارجي لها، كما تحرص البنوك – من الناحية الأخرى – كجهة دائنة، على مصالح الشركات في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، فإن اشتراك البنوك في عملية ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة للشركات سمة مميزة للنظام الإقتصادي الألماني، ففي إحدى السنوات كان ممثلو أكبر تسعة بنوك يشغلون ٥٤٪ من مقاعد المجالس الإشرافية لـ (٩٦) شركة من بين أكبر (١٠٠) شركة في البلاد، في الوقت الذي فيه لا تملك هذه البنوك مجتمعة أكثر من ٥٪ من كافة أسهم تلك الشركات كمعدل وإن أعلى مساهمة مفردة هي بحدود ٢٥٪ من إجمالي الأسهم.

إذا كانت رغبة البنك المركزي العراقي إبعاد المصارف عن نشاط بيع وشراء أسهم شركات ذات أنشطة معينة، فلا ينفع الإستناد الى المادة (٢٨) من القانون لأن نشاط بيع وشراء الأسهم مستثنى من أحكامها. هذا مع العلم بأن هذا النشاط المسموح به بموجب المادة (٢٧) من القانون ليس مفتوحاً أمام المصارف بالكامل، بل أخضعه قانون المصارف إلى قيود منها الواردة في المادة (٣٣ – قيود الاستثمار) منه التي حددت نطاق هذا الإستثمار بما لا يتجاوز ٢٠٪ من مجموع رأسمال المصرف وإحتياطياته السليمة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي، وتلك المذكورة في المادة (٣٦ – القيود على أسهم المصارف) من القانون التي قضت بعدم جواز شراء المصرف لأسهم شركته إلا بموافقة مسبقة، ومن غير المباح للمصارف إكتساب مساهمة في مصرف آخر أو في مؤسسة مالية، كما لا يحق لها تملك أوراق مالية أو حصصاً في شركة مؤسسة خارج العراق دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي حسبما ورد في الفقرات (٣ و٤ و٥) من المادة (٣٣) أعلاه من القانون، ولم تتطرق هذه الأحكام إلى ماهية أو طبيعة عمل الشركة المؤسسة خارج العراق، فالأمر مجرد تملك أسهم، كعملية استثمارية، وتداولها بالطبع. وعلى هذا الغرار بالإمكان تقييد ملكية المصارف لأسهم الشركات التي تمارس أنشطة محظور على المصارف مزاولتها بأن لا تتجاوز الملكية نصف عدد أسهم أي من هذه الشركات.

وأبدى البنك المركزي العراقي قبل حوالي السنة نيته بإعادة النظر في أحكام المادة (٢٨) من قانون المصارف، ولا يقصد بذلك تمكين المصارف من تملك الشركات مهما كان نشاطها، لأن هذا التملك أمر مفروغ منه وفق أحكام المادة (٢٧) من القانون كما أسلفنا، وإنما الغرض من التعديل الذي أورده البنك المركزي ينصب على مبدأ الحظر المفروض من قبل المادة (٢٨) من القانون الذي يعيق توسيع نطاق الأفاق الإستثمارية المفتوحة أمام المصارف ويعرقل تطوير الإقتصاد العراقي. علماً بأن هكذا تعديل يحتاج إلى سنوات لتشريعه.

أرى إن طلب البنك المركزي العراقي من المصارف التخلص من الأسهم التي تملكتها وفق أحكام المادة (٢٧) من قانون المصارف المستثناة من أحكام المادة (٢٨) من القانون ليس له تغطية قانونية ويتعارض مع أحكام المادة (٢٧) أعلاه. وقد سبق للأستاذ عبد الباقي رضا أن ناقش الموضوع في سنة ٢٠٠٩ معترضاً، وقد يكون أول المعترضين، وعلمتُ مؤخراً إن هيئة الاوراق المالية أبلغت البنك المركزي العراقي بأن قراره مخالف لقانون المصارف متأملة منه إعادة النظر فيه.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل كثيرة انعكست على مستوى معيشة المواطن والعائلة العراقية، وبسبب غياب الرؤيا الاقتصادية الواضحة والشاملة لحل كل هذه المشاكل ، لجأت الحكومات العراقية المتعاقبة الى حلول ترقيعية وانية غير مدروسة بشكل جدي، مما دعا الحكومة الى التراجع عنها وتجاهلها وعدم تطبيقها أوانها قامت بتطبيقها وبنتائج كارثية للاقتصاد العراقي ومنها:

النظرة السطحية للاقتصاد العراقي والقرارات الترقيعية

د. ماجد الصوري

تعويضات الموظفين

لجأت الحكومة الى حل مشكلة البطالة عن طريق التوظيف المتزايد في الجهاز الإداري والجيش والشرطة ما أدى زيادة عدد العاملين في الدولة من نحو ٨٦٠ الف موظف عام ٢٠٠٤ الى نحو ٢،٥ مليون موظف عام ٢٠١٠ ومن المنتظر ان يرتفع الى نحو ٢،٦٥٠ مليون موظف في ٢٠١١، ومضاعفة بند تعويضات الموظفين في الموازنة العامة من نحو ٢،٥ ترليون دينار عام ٢٠٠٤ الى نحو ٢٦ ترليون دينار عام ٢٠١١، عدا عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية العامة البالغ نحو ٨٦٠ الف موظف، إضافة الى مبالغ طائلة من المعونات الاجتماعية الموزعة على بعض الوزارات والرئاسات الثلاث والبذخ غير المبرر في رواتب ومخصصات الرئاسات والدرجات الخاصة.

وبسبب ترضية منهجية المحاصصة ارتفع عدد مجلس النواب من ٢٧٥ نائبا الى ٣٢٥ نائبا، وفي هذه السنة جاء الاقتراح الترقيعي لتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة ومجلس النواب، دون ان يصدر ذلك بقرارات وقوانين مشرعة ، ومقابل ذلك ارتفع عدد الوزارات الى ٤٣ وزارة، وعدد نواب رئيس الوزراء الى أربعة، وخلق مجلس السياسات الستراتيجية بكل مؤسساته وموظفيه ورواتبهم. فأين التوجه نحو تخفيض النفقات التشغيلية؟ لاسيما وان الشعب العراقي حتى الآن لا يعرف مستوى رواتب الرئاسات والهيئات المختلفة ليعرف مدى تخفيض هذه الرواتب، وأهمية ذلك في تخفيض النفقات، واستغلال المبالغ المخفضة لتحقيق رفاهية الشعب العراقي، كما يقول المسؤولون.

ان التوسع في جهاز الدولة لا يمكن ولن يستطيع ان يحل مشكلة البطالة في العراق، وان التوسع في الأجهزة الإدارية لا يمكن ان يقلل من النفقات التشغيلية، وانما يؤدي الى زيادة الترهل الإداري، وعرقلة عمل الحكومة، وتعميق المحاصصة السياسية والطائفية، وتشجيع الفساد الإداري والمالي، إضافة الى زيادة النفقات التشغيلية المتعلقة بتعويضات الموظفين وغيرها من النفقات اللازمة لتشغيل هذا الجهاز المبالغ فيه الى حد التخمة القاتلة.

الضرائب والرسوم الجمركية

صدر قبل نحو شهر قرار بتفعيل قانون الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج بتبرير زيادة إيرادات موازنة الدولة وتشجيع الإنتاج المحلي، وللأسف الشديد ان جميع الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ تفكر في زيادة العبء الضريبي على المواطن العراقي من اجل زيادة إيرادات الموازنة العامة، فالخطة الستراتيجية الأولى التي لم تر النور اقترحت فرض ضريبة على المبيعات، وأكدت عليها الخطة الستراتيجية الثانية لعام ٢٠١٠ – ٢٠١٤، التي لم تر النور أيضاً حتى الآن، رغم اتخاذ القرار بتفعيلها في شهر ايار ٢٠١٠، ان أي قرار في زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لا يعني الا تخفيضاً للرواتب والأجور وسحب ما منحته الحكومة بيدها اليمنى باليد اليسرى، عن طريق إعادة توزيع الدخل، إضافة الى ما قد يسحبه القطاع التجاري نتيجة لاستغلال فرصة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية لإعادة توزيع الدخل لصالحه، وخصوصاً وانه يعلم بشكل جيد، آليات التهرب من الضريبة وكيفية استغلال ظاهرة الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة ورفع الأسعار لصالحه، وإذا ما كان الغرض من زيادة الرسوم الجمركية هو تشجيع الإنتاج فلن يتم تحقيق ذلك في ظل غياب البنية التحتية اللازمة لنشاطه والبيئة المادية والمالية لإعادة هيكلته بشكل صحيح.

إن زيادة الرسوم الجمركية سيؤدي الى تشجيع جزء يسير من القطاعات الإنتاجية، التي تسمح لها تكاليف إنتاجها، في ظل ارتفاع الأسعار، بتحقيق ولو هامش بسيط من الربح، ولكن على حساب المستهلك، الذي هو بشكل أساسي من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود، فهل يجوز ان تكون تنمية الجزء اليسير من الإنتاج على حساب المستهلك والعائلة العراقية ذات الدخل المحدود؟ إن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية وتنمية الإنتاج المحلي هو رفع مستوى المعيشة وتلبية حاجات المواطن الأساسية، ولا يجوز ان تكون هذه التنمية على حساب المواطن ذي الدخل المحدود.

ان لدى الدولة من الموارد الكافية (لو أحسنت إدارتها) التي تستطيع ان تخصص الجزء الأكبر منها للتنمية الاقتصادية والبشرية دون اللجوء الى استقطاع جزء من دخل العائلة المحدود، الذي سيؤدي بشكل حتمي الى تخفيض قدرته الشرائية، وبالتالي تخفيض مستوى معيشته ليلحق بالأعداد الضخمة التي تعيش دون مستوى خط الفقر. وحسناً" فعلت الحكومة بتراجعها السريع عن هذا القرار قبل ان يرى النور ، وخصوصا بعد ان تحسست مردودات هذا القرار على الأسعار ونسبة التضخم التي ارتفعت بمعدل ٥،٨٪ مقارنة بالشهر الذي قبله حسب إحصائيات وزارة التخطيط.

ان مثل هذه القرارات غير المدروسة (قرار زيادة التعريفة الجمركية) ستؤدي الى زيادة ضعف الثقة بالتوجهات الاقتصادية للحكومة العراقية الحالية، والى تورطها في مشاكل كبيرة هي في غنى عنها، ولابد من التوجه الى الحلول الجذرية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ضمن نظرة ستراتيجية شاملة مترابطة ومرتبطة بجدول زمني وبأهداف مادية ومالية خاضعة للرقابة والمحاسبة.

البطاقة التموينية

منذ إيجاد نظام البطاقة التموينية في ظل النظام السابق وهي تعاني من مسألتين أساسيتين، الفساد الإداري وسوء المواد الموزعة، وإذا ما كان المواطن العراقي يتسلم حصته كاملة في النظام السابق، وإذا ما كان عدد المواد التي يتسلمها المواطن تزيد عن عشر مواد، فأنه في الوقت الحالي، إذا ما تسلم حصته التموينية فلا تزيد عن خمس مواد، ورغم التحسن الذي حصل في نوعية المواد الا ان فضائح حرق الكثير منها بسبب عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري قد انتشرت، وفي نفس الوقت فأن المواطن لا يتسلم هذه المواد رغم دفعه المبلغ المطلوب منه كاملاً.

ان السبب الأساسي في كل هذا التلكؤ في تجهيز البطاقة التموينية لمن يستحقها، هو الفساد الإداري والمالي في جميع مفاصل إدارة البطاقة التموينية، من مرحلة الاستيراد والتوزيع حتى وصولها الى المستهلك، (اذا ما وصلت)! وبالتالي سوء إدارة هذا الملف مما انعكس بشكل كبير على المواطن العراقي.

ويأتي قرار الحكومة بتوزيع ١٥ الف دينار لكل فرد من أفراد الشعب العراقي، إضافة الى توزيع ثلاث حصص للمحتاجين وحصتين للأخرين، وقبل هذا كان قرار حجب البطاقة التموينية عن ذوي الدخل الذي يزيد على ١،٥ مليون دينار شهرياً، فهل قامت الحكومة بدراسة مثل هذه القرارات بشكل جدي، وشخصت مدى تأثيره على ملف البطاقة التموينية، وعلى مستوى الأسعار، وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام؟

ان توزيع ١٥ ألف دينار على كل فرد سيكلف الدولة ٤٥٠ مليار دينار شهرياً، إذا ما كان عدد سكان العراق ٣٠ مليون نسمة وليس أكثر (مع العلم ان عدد المنتفعين من البطاقة التموينية حسب بعض الإحصائيات قد بلغ أكثر من ٣١ مليون نسمة)، ان ٤٥٠ مليار دينار شهرياً تعني ٥،٤ ترليون دينار سنوياً او أكثر من ٤،٥ مليار دولار سنوياً.

أما توزيع حصتين إضافيتين أو حتى حصة إضافية واحدة، فسيؤدي الى مضاعفة نسبة التخصيصات اللازمة للبطاقة التموينية الى ٧مليار دولار، فمن أين للدولة مثل هذه المبالغ؟ اذا ما كانت جادة في تنفيذ هذه القرارات، بالتأكيد فإن مثل هذه القرارات لا يمكن تنفيذها، لانها قرارات سطحية وفوقية، لم تأخذ بنظر الاعتبار إجراءات وآليات تنفيذها، ولا القدرة المالية للحكومة على تنفيذها، ولذلك فهي لا تخرج عن طبيعة القرارات الدعائية، وتطمين المواطن بالوعود غير القابلة للتنفيذ.

وهنا يثار التساؤل الكبير، اذا كانت الحكومة غير قادرة على توزيع حصة واحدة من مفردات البطاقة التموينية، فكيف ستقوم بتوزيع حصتين أو ثلاث حصص في آن واحد؟ ومن أين ستقوم بتوفير هذه المواد؟ مع العلم ان ما موجود في المخازن، إذا وجد، لا يستطيع تغطية احتياجات حصة واحدة.

لا شك في ان قراراً فردياً، حتى لو كان من أكبر مسؤول في الدولة، لا يعتبر قراراً نهائياً، وخصوصاً إذا ما كان يؤدي الى زيادة العبء على موازنة الدولة وبشكل كبير، اذ انه يحتاج الى قوانين تشرع من أجل تطبيقها، فقد انتهت فترة الحكم الفردي، حيث إننا دولة مؤسسات ودستور وقوانين، إن ما يحتاجه الشعب العراقي والاقتصاد العراقي، بقطاعيه العام والخاص، هو الحلول الجذرية المدروسة دراسة تفصيلية وشاملة، وفقاً لخطة زمنية ذات نتائج مادية ومالية ومعنوية، على ان تتم محاسبة المقصرين والمفسدين والفاسدين، وليس الى حلول ترقيعية غير مدروسة، تنهك الاقتصاد والمواطن العراقي المنهك أصلاً، وبعيداً عن (المكارم الدجاجية) التي كان العهد المباد يتمشدق بها، ان الوعود التي تسبقها السين وسوف قد ولى زمنها بعد مرور ثماني سنوات على التغيير الجذري الايجابي في المجتمع العراقي، وقد آن الأوان بالتغيير الجدي والجذري لحل مشاكل الاقتصاد والمجتمع العراقي، ووضع سياسة اقتصادية شفافة واضحة المعالم تؤمن المعيشة الكريمة للمواطن العراقي، وتعمل على حل المشاكل الاجتماعية، ومحاربة الفساد الإداري والمالي بشكل جدي وعملي، السبب الأساس في تردي الأحوال المعيشية للمواطن وتدهور الاقتصاد العراقي.

الاقتصادي | العدد (2051)السنة الثامنة -الثلاثاء (22) شباط 2011

ما أسباب دعم الولايات المتحدة للبرازيل في "حرب العملات" ضد الصين؟

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

أعرب تيموثي غيثنر وزير الخزانة الأميركي عن دعم ضمني للبرازيل في"حرب العملات"ضد الصين، في إشارة إلى إن العملاقين الأمريكيين سيتحالفون لمعالجة هذه القضية، وتحدث خلال أول زيارة رسمية له إلى أكبر دولة في أميركا الجنوبية قائلاً:"العملات مقيمة بأقل من قيمتها"، ويعني بصورة أخرى أن البرازيل حصلت على حصة لا تتناسب مع تدفقات رأس المال العالمية لها، وكان الاستثمار الأجنبي قد دفع ما يقدر بـ ٣٨ بالمئة من الريال البرازيلي مقابل الدولار خلال عامين، غير أن الواردات الصينية الرخيصة أضرت بقاعدة التصنيع في البلاد.

وأضاف:"عندما تسمح البلدان التي لديها فوائض كبيرة لعملاتها بعكس العوامل الأساسية والضغوط التصاعدية على الريال سوف تقع، ومساعدة الصادرات البرازيلية".

ولم يذكر خلال حديثة اسم الصين، ولكن تعليقاته تأتي بعد أيام من تقرير لوزارة الخزانة ذكر فيه ان اليوان الصيني لا يزال"مقيم بأقل من قيمته إلى حد كبير"، وان الصين لم تحقق ما هو كاف من التقدم في السماح لليوان بالارتفاع.

وقال وزير الخزانة الأمريكي أيضاً في كلمة ألقاها في ساو باولو:"المستثمرون في مختلف أنحاء العالم يرون البرازيل ينمو بوتيرة أسرع، بعد حصوله على أعلى معدلات العائد النسبي من الاقتصادات الرئيسية الأخرى"، واضاف:"لكن هذه التدفقات التي تم تضخيمها من قبل سياسات غيرها من الاقتصادات الناشئة التي تحاول الحفاظ على العملات مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، مع أنظمة سعر الصرف وبشكل محكم الرقابة".

غيثنر أشار إلى أن اقتصادات الولايات المتحدة والبرازيل"في وضع أقوى بكثير"مما كانا عليه منذ عامين معترفاً بـ"انحيازاً جوهرياً"للبرازيل، وأكد قائلاً:"لدينا مصلحة مشتركة مع البرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة التي تملك نمو متوازن".

وهناك قلق واسع النطاق حول تأثيرات ضعف الدولار على القدرة التنافسية في الأسواق الناشئة، حيث شهد كثير منها استثمارات أجنبية بعثت على ارتفاع عملاتها، وبالتالي فإن تصريحاته تشير إلى إن الحكومتين الأمريكية والبرازيلية على استعداد لتوثيق الروابط التي يمكن رؤيتها تضغط بشكل مشترك على قيمة اليوان الصيني.

الرئيس باراك أوباما من المقرر أن يزور البرازيل في مارس، ومع ديلما روووسيف نظيرته البرازيلية سيقومان بزيارة رسمية للصين في الشهر القادم، في الوقت الذي تخطط فيه البرازيل لتخفيض كبير في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يساعد على إضعاف الريال والسماح بخفض أسعار الفائدة بضعة نقاط من المستوى الحالي إلى ١٠،٧٥بالمائة، وكان الريال البرازيلي قد أرتفع إلى أكثر من ٣٥ بالمائة مقابل الدولار منذ أوائل عام ٢٠٠٩، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى تسميتها بالعملة الأكثر مبالغ في تقدير قيمتها بالعالم. أما مصطلح"حرب العملات"فقد صيغ في العام الماضي من قبل غيدو مانتيغا وزير المالية البرازيلي، كما وقد تثير"حرب العملات"قلقاً خاصاً لشركات التصنيع البرازيلية التي عانت بسبب الطلب المتزايد على واردات رخيصة من الصين، والتي اتهمتها بحفظ عملتها بشكل مصطنع.

عن/ صحيفة الديلي تليغراف

الاقتصادي | العدد (2051) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) شباط 2011

المرصد الاقتصادي

الموديلات..

هاجس يلازم المتبضعين برغم ارتفاع الأسعار

بغداد/ علي الكاتب

قد تكون للموديلات المعروضة في الأسواق من الملابس والأحذية وما ينتقيه الجميع من النساء والرجال العصا السحرية، كما يراها المتخصصون بالشأن الاقتصادي والتي تعمل على خلق حركة في اعمال البيع والشراء وحركة الأسواق التجارية وما يتعلق بها من تنشيط عدد من القطاعات الإنتاجية على الرغم من حدوث حالات من الكساد الاقتصادي والتجاري في الأسواق المحلية، في حين يشكل هذا التهافت مبعثاً وراء قيام بعض تجار الجملة او المفرد برفع الأسعار بين الحين والحين مستغلين سعي الجميع في البحث عن ما يرضيهم ويشبع حاجاتهم من اقتناء الموديلات الحديثة من الملابس والإكسسوارات العصرية.

وقالت هند اياد ٢١ سنة نحن النسوة بحاجة دائماً الى الجديد من الموديلات والإكسسوارات التي يطرأ عليها الكثير من المستجدات بين الحين والحين وبتتابع الفصول في السنة الواحدة وتنوع مجالات العمل والتدرج العمري للفتاة وحدوث تغييرات كبيرة في حياتها وانتقالها من مرحلة لأخرى، كما أقوم بمواكبة الموضة بما يتيحه لي مصروفي المالي وعقائدنا الاجتماعية والدينية، إذ أميل دائماً الى الشيء المعقول من الموديلات للملابس والإكسسوارات النسائية وشراء ما احتاجه ضمن متطلبات حياتي والخروج بالمظهر الجيد الذي يميزني على بقية نضيراتي ويعكس شخصيتي وثقافتي.

فيما قالت نوره عبد الجبار موظفة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية انها مواظبة على الاطلاع على آخر صيحات الموديلات في الملابس والإكسسوارات والحلي وغيرها المعروضة في المحال الأنيقة الموجودة في أكثر الأسواق التجارية في بغداد وفي إقليم كردستان.

وأضافت: أشتري دائماً ما يناسبني من الموديلات الحديثة بعيداً عن صور البذخ والتبذير غير المبرر وتجنب شراء ما لا نحتاجه في الوقت الحاضر حيث ليس من الضرورة شراء كل ما نرغب فيه ونعجب به، لاسيما انني من مجتمع ملتزم دينياً وعائلة محافظة ومن هنا ليس من المعقول ارتداء الموديلات من الملابس والإكسسوارات المنافية للمفاهيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية والدينية وهو الأمر الذي يجعلني في حيرة من أمري في اقتناء ما هو أفضل بالنسبة لي على وفق حالتي الاجتماعية وعمري الحالي.

وقالت ام حاتم صاحبة محل للملابس النسائية والإكسسوارات في منطقة الكرادة: ان الموديلات تعني بمصطلح السوق العالمية الاختلاف بشكل كبير عن ما هو موجود من ملابس وإكسسوارات ،وانا برغم عمري الذي ناهز الخمس والأربعين سنة لا أزال مواظبة على متابعة الموديلات الحديثة والاطلاع على كل ما هو جديد وعرضه في محلي لزبائن يرغبون دائما بكا ما هو جديد، وأنا شخصياً اقتني بعض الإكسسوارات التي تناسبني في عمري وشخصيتي واترك بعض التعليقات الشبابية للفتيات الصغيرة.

فيما قال ضياء هادي طالب في كلية الهندسة الالكترونية بالجامعة المستنصرية: ان الموديلات الحديثة والموضة شيء حضاري ينم عن قوة الشخصية والرغبة في التجديد والتألق بين الآخرين، ولا أتردد كثيرا في شراء ماراه من موديلات حديثة يرتديها أقراني من الشباب من الملابس والإكسسوارات الرجالية بعد مراجعة ميزانية مصروفاتي المالية ومدخراتي المستمرة، وأقوم بمتابعة أخبار الموضة من خلال قراءة المجلات والصحف ومشاهدة القنوات الفضائية ومتابعة الانترنت للاطلاع على اخر صيحات الموضة، لاسيما ان للشباب تقليعات عصرية وموديلات خاصة بهم اسوة بالنساء.

غانم موسى ٤٥ سنة يرى ان الجري وراء الموديلات الحديثة من قبل الشباب في هذه الأيام ما هو الا مجرد محاولات لإثبات شخصياتهم المترددة والضعيفة وتقليد الآخرين من الشعوب الغربية التي تتنافى معتقداتهم مع ثوابتنا الاجتماعية والدينية، ومعظم الموديلات التي تغزو الأسواق هذه الأيام ما هي إلا تقليعات لموديلات قديمة كانت معروفة قبل عشرين سنة وهي كما يبدو متكررة بمرور الأجيال مع إضافة لمسات بسيطة عليها ومستهلكة تهدف الى تنشيط حركة السوق والتجارة من جراء الكساد الذي يحدث بين الحين والحين في الأسواق.

اقتصاديات

الموازنة والبعد السياسي

■ عباس الغالبي

ألقى البعد السياسي بظلاله على الموازنات العامة للدولة خلال السنوات الأربع الماضية في مشهد يعد بحسب رأي الخبراء والمراقبين في الداخل والخرج انه غير مسبوق ولم تألفه الموازنات المالية للدول الأخرى من البعد الإقليمي والدولي، حيث كانت الموازنات خلال الأعوام السابقة تقر من قبل السلطة التشريعية على وفق صفقة سياسية مع قوانين أخرى أو تلجأ الكتل السياسية إلى إبداء تنازلات مقابل أخرى في حيثيات الموازنة من دون النظر للجانب الفني الذي يتعلق بمصلحة الاقتصاد لعراقي.

ولان هذا المشهد هو جزء من التداعيات التي أفرزتها العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، فأن المضي به للأعوام القادمة يمثل تحدياً خطيراً للأهمية التي تتجلى في الموازنة، ذلك أنها المحرك الأساس للقطاعات الاقتصادية كافة في بلد يمتلك من الإمكانات النفطية ما لم تمتلكه البلدان الأخرى، فليس من الطبيعي أن تؤثر السياسة على الموازنة إذا ما أردنا أن نعمل بشكل مؤسساتي لاسيما وان العراق أحوج ما يكون إلى التنمية الاقتصادية الفاعلة.

وإذا أمعنا النظر في مشهد موازنة العام الحالي ٢٠١١ نرى أن البعد السياسي هو السبب الرئيسي وراء تأخر إقرارها، فحتى التعديلات المقترحة على بعض مفاصل الموازنة هي سياسية بامتياز ولا تدخل في إطار الجدوى الاقتصادية.

> ما الاحتجاجات الأخيرة إلا دليل على إفلاس السياسيين وعدم قدرتهم على النهوض السياسي والاقتصادي معاً وعليهم أن يتنبهوا جيداً إلى المآلات الجديدة التي ستفرزها تداعيات الاحتجاجات خلال الفترة القليلة المقبلة.

وتظن الطبقة السياسية للأسف أن هذه المحاولات تنطلي على السواد الأعظم من الناس، حيث أصبح الناس يفقهون طبيعة هذه الإرهاصات السياسية التي لا تمت إلى الخدمات والاقتصاد والتنمية والإنتاج والمستوى المعيشي بصلة، في وقت طفح الكيل وفاض الصبر تجاه الوعود الفارغة، حيث أصبحت أرقام الموازنات المهولة وغير المسبوقة لا تترجم على ارض الواقع إلا شعارات جوفاء باهتة.

وما الاحتجاجات الأخيرة إلا دليل على إفلاس السياسيين وعدم قدرتهم على النهوض السياسي والاقتصادي معاً وعليهم أن يتنبهوا جيداً إلى المآلات الجديدة التي ستفرزها تداعيات الاحتجاجات خلال الفترة القليلة المقبلة.

ويقيناً أن التأخير غير المنطقي وغير المبرر للموازنة العامة للدولة يندرج في هذا الإطار، ويدخل في بوتقة عدم اكتراث الطبقة السياسية لمطالب الشعب التي تجسدها الموازنة على أحسن وجه من خلال الحيثيات الخدمية والاعمارية.

وعلى الرغم من متابعتنا الدقيقة نحن في (المدى) لمسيرة الموازنة وطبيعة الخلافات التي اكتنفت مسيرتها والمناكفات السياسية التي تخللتها، فأن مجلس النواب سار سير السلحفاة في جدلية إقرارها، ولم تتوصل اللجنة المالية إلى توافق في حسم الخلافات، إلا بتدخل رئاسة مجلس النواب مع رؤساء الكتل السياسية جرياً على طريقة مجلس النواب ومنذ الدورة السابقة بأن يختصر أعضاء المجلس كافة برؤساء الكتل السياسية وهي طريقة غير مألوفة في النظم البرلمانية، وعلى السياسيين في العراق سواء أكانوا في السلطة التشريعية أو التنفيذية أن يعيدوا النظر في هذا المسار البرلماني الذي لا ينتمي إلى فكر أو نظرية أو طريقة ديمقراطية معينة.

فالأيام القادمة ستكون حبلى بالكثير من الامتعاض والغضب الجماهيري على طريقة التعامل مع الأشياء بمفرداتها كافة، ولن ينفع الندم في حينها.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون